

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية



الباب النحوي بحث في المنهج

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية
تخصص: علوم اللسان العربي

إشراف الأستاذ :

د/ صلاح الدين ملاوي

إعداد الطالبة :

ليلى شكورة

السنة الجامعية: 1434 هـ / 1435 هـ

2013 م / 2014 م



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على صاحب الحوض المورود ، واللواء المعقود ، والمقام المحمود ، وعلى آله وصحبه الأطهار الشهود ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

عرفت حركة التأليف النحوي بمرور الأيام وتعاقب الأزمان ، تطورا مشهودا مسّ جميع أركانها ؛ فقد اتسمت المؤلفات الأولى الممهّدة لظهور النحو بغياب المنهجية العلمية الدقيقة ؛ إذ كانت المسائل النحوية ترد فيها دون أن يضمّمها بابٌ جامع يختصّ بها ، فامتزجت قضايا النحو بعلوم اللغة المختلفة من دلالة وصوت وصرف ، فالمادة اللغوية المجموعة لم تُفرد لها أبواب خاصة ولا رُتبت قضاياها وفق منهج محدّد ، إذ كان اهتمام الرواة مُنصبا على توثيق اللغة وصونها من الاندثار . فامتزجت آنذاك قضايا النحو بمسائل لغوية وأدبية متنوّعة ، وظلّت تلك حقيقة الحال حتى اتجه العلماء إلى الدراسة التحليلية الشاملة للمتن اللغويّ المجموع سعيا لاستكناه القوانين والقواعد العامة التي تحكم اللغة ، فبدأت عملية التصنيف والترتيب والتبويب ، وقد كان لسيبويه فضل السبق والابتداع في هذا الباب ، إذ أعطى مؤلفه " الكتاب " دفعا قويا للدراسات النحوية في عصره والعصور اللاحقة ، فاحتفى به العلماء ، وتدارسه الباحثون ، وكثيرا ما كان النّحاة يحتدون به ويمثّلونه ، ويقتدون بمنهجه ويدرّسونه .

فأتى على الناس حينٌ من الدهر كثر فيه اللحن وشاع بين أبناء الأمة العربية ، فعمد النّحاة إلى وضع مصنفات تُيسّر على النّشء تعلّم العربيّة ، وتعصم ألسنتهم من اللحن فيها فجاءت مناهج تبويب هذه المصنّفات مختلفة تراعي تغيّر الزمان ، وتأخذ بالحسبان مُستويات المتعلّمين وقدراتهم ، فما يُؤلف للمبتدئين في تعلّم العربيّة ، ليس كالذي يوضع للمتمكّنين ، وما يُصنّف لبيان الأحكام ليس كالذي يُناقش قضايا فكرية دقيقة في التنظير النحوي .

وبذلك تعدّدت المؤلفات النحوية وتباينت سبل ترتيبها ، وسلك فيها واضعوها مناهج قَدَدًا ، ممّا أدى إلى تنوّع طرق العرض ، وأنماط معالجة مواد النحو وقضاياها ، وكذا تصنيفها

وترتيبها في أبواب وفصول أشدّ صلة بها ؛ وقد كان لهذه الأنماط المتعدّدة في التبويب والترتيب آثارٌ محمودة أسهمت في إثراء النّحو وتوسيع مباحثه .

ولمّا كان " منهج التأليف " واحدا من بين أهمّ مقوّمات المنهج العلمي ، ومنطلقا بارزا من منطلقاته ، فكرنا في بسط هذا الموضوع ، وسبر أغواره ؛ لما له من آثار ونتائج تمسّ جميع أركان التصنيف النّحوي .

فما مفهوم الباب النّحوي ؟ وما أبرز قضاياها ؟ وما خصائصه ومميّزاته ؟ وما هي أنماط تبويب النّحو؛ أكانت شكلية أم موضوعية ؟ وما أثر تعدّد هذه الأنماط على النّحو العربي ؟ وهل أسهمت هذه المناهج المتعدّدة في تقدّم الدراسات النّحوية وتنوّع مباحثها وقضاياها ؟

ويتكفل هذا البحث بالإجابة عن هذه التساؤلات وتحرير القول فيها ؛ محاولة منه لرسم معالم التبويب النحوي العربي ، وبيان خصائصه ، وتحقيقا لهذه الغاية تخيرنا لهذا البحث عنوان "الباب النحوي بحث في المنهج" علّنا نضفر ببيان شيء من خصائص هذا المنهج .

وقد شجعنا على اختيار هذا الموضوع جُملة من الأسباب ، لعلّ من أهمّها :

- جدّة الموضوع ، وقلة الدراسات المتخصصة فيه - فيما نعلم - فالكتب التي عنت بالبحث في مناهج تبويب النّحو العربي قليلة ، والدراسات فيها ضئيلة ، فكان ذلك دافعا لنا لمُحاولة الغوص في غماره ، وسبر أغواره ، علّنا ندرك غايتنا ، ونجيب عن الإشكاليات التي حيّرتنا .

- كما أنّ وفرة المصادر والمراجع النّحوية كانت دافعا للاختيار ، فلئن كانت المراجع والمصادر المتخصصة في الموضوع قليلة ، فإن الكتب والمصنّفات التي وضعت لمعالجة مسائل النّحو وقضاياها كثيرة وفيرة ، وهو ما ساعدنا على المضيّ قدما في هذه الدراسة

- قيمة الموضوع وأهميّة ، فالبحث في منهجية تبويب النّحو ، وكيفية معالجة النّحاة لقضايا النّحو ومسائله ، لها من الأهميّة ما لها ، وإلّا ما لبثت آثار هذه المنحى العلمي في الوضع والتأليف له نتائج حميدة ، وانعكاسات طيبة على الدراسات النّحوية العربية .

وللوفاء بمطالب الموضوع المطروق ، سيق البحث في الهيكل التنظيمي الآتي :

مقدمة

فصلٌ أوّل: الباب النّحوي؛ ماهيته وأبرز قضاياها.

الفصل الثاني: أنماط التّبويب النّحوي ، وأثر الخلاف النّحوي فيها .

الفصل الثالث: أثر التّبويب على النّحو العربي .

فخاتمة

فالفصل الأوّل معقودٌ لبيان ماهية الباب النّحوي وبسط القول في أبرز قضاياها

وقد تناولنا فيه: مفهوم الباب النّحوي لغةً واصطلاحاً ؛ حيث وقفنا فيه على تعريفات

و حدود قدّمها بعض النّحاة واللّغويين العرب للباب النّحوي.

وانتقلنا لخصائص الباب النّحوي، فذكرنا أنّ من خصائصه : التقسيم العلمي والتّبويب

العقلي ، والتّبويب التعليمي ، وتبويب يراعي الدّلالة .

أمّا شروط بنائه فأجملناها في : وجوب أن يكون الباب موصلاً لقاعدة كلّية ، والاطراد

والجمع والمنع .

وعن أسباب اختلاف مناهج التّبويب النّحوي ذكرنا أن اختلاف الفئات المستهدفة ، وتباين

البيئات والعصور ، وتعدّد اللهجات ، كانت أهمّ عوامل ذلك التباين .

لنقف أخيراً عند أبرز مشكلات الباب النّحوي ، خاصة تلك المتعلّقة بميل الدّرس

النّحوي عن غاياته الحقيقية ، واتساعه وكثرة مواضيعه ، وتشابك قواعده ، وغموضه المنهجيّ

أحياناً .

أمّا الفصل الثاني فمسوقٌ لتقصي أنماط التّبويب النّحوي ، وأثر الخلاف النّحوي

فيها، وقد درسنا فيه :

أولى الأبواب النّحوية وأهمّ اصطلاحاتها بدءاً بأبي الأسود الدؤلي و الإمام عليّ - رضي الله عنه

- وأنماط التّبويب النّحوي المختلفة ، ممّن راعى منها الوظيفة النّحوية أو الشكل ، أو أخذ بمعايير

أخرى، ثمّ وقفنا على حقيقة التقسيم الثلاثي للكلام العربي أهو عربيٌّ أصيل أم أعجميٌّ دخيل؟

لنختتمه بأثر الخلاف النّحوي في التّبويب .

أمّا الفصل الثالث فمخصصٌ لبيان أثر التبويب في النحو العربي .

ووقفنا فيه على : أثر التبويب في تيسير النحو وتقريبه إلى الناشئة

ثمّ تحدثنا عن أثره في تفسير النحو وتعليقه .

وقد ذيل هذا البحث بخاتمة راصدة لأهم نتائجه.

وحرّي بالبيان أنّ المنهج الوصفيّ كان أمثل المناهج لمعالجة مثل هذا الموضوع ؛ فالوقوف على ملامح منهج النحاة في تبويهم لمسائل النحو وقضاياها يستلزم وصفاً لحيثياته ، وقد حاولنا المزاوجة بين الوصف والتحليل للوصول إلى نتائج أدقّ ونحن نستقرئ تلك المناهج المتباينة .

وقد استعنا في بحثنا هذا بجملة من المراجع لعلّ من أهمّها :

كتاب " النحو التعليمي في التراث العربي " لمحمد إبراهيم عبادة .

ومؤلف " رؤى لسانية في نظرية النحو العربي " لحسن خميس الملخ .

وكذا مُصنّف " التأليف النحوي بين التعليم والتفسير " للأستاذة وضحة عبد الكريم جمعة الميعان.

فكانت دراستنا بذلك استقرائية استنتاجية تُنعم النظر فيما أُلفَ وصُنّف بحثاً عن قاعدةٍ

وقانون لفهم منهج ترتيب الشكل والمضمون .

ونحن حينئذٍ لا نزعم الإحاطة و الكمال ، فالكمال لله والعصمة لأنبيائه ، والخطأ

والسهو والتسيان طباعٌ مُتجذّرةٌ فينا - نحن البشر- وإئّما مجهودنا هذا لا يعدو أن يكون

اجتهاداً قد نُصيبُ فيه وقد نُخطئُ.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدّم بأسمى آيات الشكر والعرفان للأستاذ المشرف صلاح

الدين ملاوي لما له من أيادي سابعة ، وتوجيهات صائبة ، فجزاه الله عنّي خير الجزاء .

والله من وراء القصد.

الفصل الأول:

الباب النحوي؛ ماهيته وأبرز قضاياها

1- مفهوم الباب النحوي

أ) - لغة

ب) - اصطلاحاً

2- إرهاصات التبويب النحوي

3- خصائص الباب النحوي.

4- شروط بناء الباب النحوي

5- طرائق التبويب النحوي

6- أسباب اختلاف مناهج التبويب النحوي.

7- مشكلات الباب النحوي

8 - أهمية التبويب

1- مفهوم الباب

أ- لغة

جاء في لسان العرب: «الباب معروف، و الفعل منه التبويب، و الجمع أبواب و بيان و استعار "سويد بن كراع" الأبواب للقوافي فقال:

أَبَيْتُ بِأَبْوَابِ الْقَوَافِي كَأَنَّمَا
أَذُودُ بِهَا سِرْبًا مِنَ الْوَحْشِ نُزْعًا
و بَابَاتُ الْكِتَابِ سَطُورُهُ، و قيل: هي وجوهه و طُرُقُه، قال تميم بن مقبل:
بَنِي عَامِرٍ! مَا تَأْمُرُونَ بِشَاعِرٍ
تَخَيَّرَ بَابَاتِ الْكِتَابِ هِجَائِيًا

و رجل بَوَّابٍ لازم الباب، و حرفته البوابة و تبوّب بواباً: اتخذهُ، و الباب و البَابَةُ في الحدود و الحساب و نحوه: الغاية، حكى سيبويه: بينتُ له حسابه بَابًا بَابًا، و أبوابٌ مَبُوبَةٌ أصناف مصنفة، و يقال هذا شيء من بَابَتِكَ أي يصلحُ لك»⁽¹⁾.

إذا فللباب كما ذكر ابن منظور معانٍ مختلفة، و دلالات عديدة، فهو يعني تارة قوافي مختلفة و أخرى سطور الكتاب أو وجوهه و طرقه، كما يردُ بمعنى الغاية و المقصد، و نحو ذلك. أما صاحب القاموس فيشير إلى الوجوه الصرفية المستعملة من الكلمة فيقول: «البابُ: مفرد، جمعه: أبواب و بيان، و أبوبةٌ نادر كما يعرج على أسماء لأعلام و مدن ارتبطت بهذا اللفظ فيقول مثلاً: "إبراهيم بن بوبة و الحسن بن محمد بن بوبة محدثون، و الباب ثغر بحلب و جبل قرب هجر، و البَابَةُ ثغر بالروم"، كما يشير إلى دلالات أخرى علق بمصطلح "الباب" فيذكر مثلاً: "هذا بابته، أي يصلح له و هذا بابته: أي شرطه، و البَابُ: الساقى يطوف بالماء»⁽²⁾.

في حين نجد الكفوي يقدم لنا تعريفاً هو الأقرب إلى مقصدنا إذ يقول: "الباب في الأصل مدخل ثم سُمي به ما يتوصل به إلى الشيء، و في العرف طائفة من الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد".⁽³⁾

(1) ابن منظور (جمال الدين بن مكرم)، لسان العرب . ط: 1، بيروت: دار صادر. 1997، المجلد الأول، ص 269.

(2) ينظر: الفيروز آبادي (محمد بن إبراهيم)، القاموس المحيط . بيروت: دار الكتب العلمية، 1999، ج 1، ص 50.

(3) الكفوي (موسى حسيني)، الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، قابله على نسخة خطية، وأعدده للطبع ووضع فهرسه: عدنان درويش و محمد المصري، ط: 2، بيروت: مؤسسة الرسالة. 1998. ص 249.

فالكفوى يشير في بداية تعريفه إلى المعنى الشائع و الدارج بيننا؛ إذ الباب هو مدخل البيت عموماً، ثم انتقلت دلالاته لتشمل كل ما يكون مؤدياً إلى شيء آخر.

أما إذا انتقلنا إلى العصر الحديث و بحثنا عن المعنى اللغوي للباب ، فإننا نجد مثلاً لويس المعلوم يشير إلى معنى دقيق حين يقول: «بَوَّبَ الكتاب قسمه إلى أبواب، و الباب من الكتاب مبدأً فصوله»⁽¹⁾.

فلويس المعلوم ذكر معنى دقيقاً للباب و هو القسم أو الفصل أو الجزء الهام من أجزاء الكتاب.

و عليه فإن دلالة الباب التي حاولنا تتبعها في معاجم لغوية مختلفة، تنوعت بين: سطور الكتاب أو وجوهه و طرقه، أو مدخل البيت ، إلى جانب دلالاته على أقسام الكتاب و فصوله المختلفة .

ب- اصطلاحاً

في محاولتنا لاستقراء مفهوم اصطلاحى للباب النحوي عثرنا على مجموعة من المفاهيم المختلفة سنعمل على الوقوف عندها بغية استجلائها و استخراج معانيها.

و نفتح هذه التعاريف بالمفهوم الذي يقدمه عبد الرحمن الحاج صالح حينما أعطى مفهوماً رياضياً⁽²⁾ للباب فقال: «جاء في كتاب سيبويه: "و إنما يطرّد هذا الباب في النداء و الأمر"⁽³⁾ و قال: "و نظير ذلك من باب الفعل الأكف و الآراد»⁽⁴⁾، و قال: «فأدخلوا فعولاً

(1) لويس المعلوم ، المنجد في اللغة و الإعلام. ط: 40، بيروت: دار المشرق، 2003، ص 52.

(2) التفكير الرياضي: تفكير علمي مبرهن يتخذ من النظر متسلسل الخطوات في مسألة ما ، وسيلة لاكتشاف المجهول، أو إثبات صحة المعلوم و هو بهذا منهج في التفكير البشري ينظر في علاقات الترابط و التلازم بين أجزاء المسألة المعرفية الواحدة، ليحلل منها سلسلة مترابطة قابلة للبرهنة و التجديد، و هو يحول التفكير الرياضي المدرك بالحس أو الإحصاء إلى مدرك بالعقل ، و هو بهذا يجعل المعرفة عقلية و إن كانت في أصلها منقولة أو حسية لأنه تجديد رمزي للمعرفة و التجريد يتجاوز الحس و الزمان و المكان غالباً . للاستزادة، ينظر: حسن خميس الملقح، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ط: 1، عمان: دار الشروق، 2007، ص 15.

(3)، سيبويه (عمرو بن عثمان) ، الكتاب . تحقيق: عبد السلام هارون. ط: 1، بيروت: دار الجيل، 1991، ج 2، ص 42.

(4) المصدر نفسه، ج 2، ص 177.

في هذا الباب لأن فِعْلا و فعولاً أخت كما دخلت في باب فَعَل مع فِعَال غير أنّه في هذا الباب قليل⁽¹⁾.

فسيبويه يطلق لفظ باب على كل ما هو مثال للكلمة ، و مثال للكلام كَفَعَلٍ أو فِعَالٍ و هي كصَيْغِ جموع و غير ذلك تنطبق على المجموعة من الألفاظ التي تكون على أحد هذه الأوزان، و يجب أن نلاحظ أن المجموعة المسماة بالباب و إن كانت شبيهة بالصفة أو الجنس ، فهي في الحقيقة المجموعة بالمعنى الرياضي⁽²⁾ ، و الدليل على ذلك هو وجود الباب و حصوله كنتيجة للقسم التركيبية ، و ذلك مثل جمع التراكيب التي يمكن أن تحصل للثلاثي المجرد ، وهي اثنا عشر تركيباً منها : فَعَلَ و فَعِلٌ ، فأما فِعِلٌ فهو باب لا يحتوي إلا على كلمة واحدة في المشهور و هي إِبِلٌ [...] فهذه مجموعة وحيدة العنصر، و أما فِعِلٌ فلا تحتوي على شيء أبداً فهو مجموعة خالية أو فارغة⁽³⁾ باصطلاح الرياضيات الحالية، و يسمى سيبويه أيضاً باباً كل تركيب من الكلام كالمبتدأ أو الخبر، أو الفعل و الفاعل ، و ما يتفرع عليهما بدخول الزوائد والنواسخ و غيرها، و يسمى أيضاً كل اللغويين العرب باباً المادة الأصلية للكلم، قال ابن فارس «تأملت هذا الباب (الدال على اللام) من أوله إلى آخره»⁽⁴⁾.

فبعد الرحمن الحاج صالح من خلال هذا المفهوم الرياضي الذي قدّمه للباب ، والمستنبط من المؤلفات النحوية التراثية ، يرى أن مفهوم الباب يقوم أساساً على عناصر تشترك في الوظيفة كأن نقول: هذا باب المفعولات، أو الجنس كقولنا هذا باب النواسخ، أو التركيب نحو الجمل التي لها محل من الإعراب أو الجمل التي لا محل لها من الإعراب، ونحو ذلك ، و الباب النحوي مصطلح رياضي يعني وجود علاقة مشتركة بين عدة عناصر تصبح فيها العلاقة جامعة⁽⁵⁾.

(1) المصدر نفسه، ج2. ص 181.

(2) يُنظر: عبد الرحمن الحاج صالح، "القياس على الأكثر عند نخبة العربية و ما يترتب عليه"، مجلة الجمع الجزائري للغة العربية، العدد: 9، جوان 2009. ص 11.

(3) ينظر : المرجع نفسه، ص 11.

(4) ينظر : المرجع نفسه، ص 12.

(5) ينظر: حسن خميس الملقح ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي. ص 40.

ويؤكد هذا المعنى بقوله: «المقصود من الباب هنا ليس الفصل من الكتاب أو المادة الدراسية كما هو معروف في أيامنا هذه، بل هو مجموع من العناصر ينتظمها، مثل باب فَعَلَ بكسر العين، وغيره من الأوزان»⁽¹⁾

ونجد عند محمد إبراهيم عبادة مفهوما آخر للباب ، يختلف عما قد ألفناه من صنيع النحاة المتأخرين من عنوان الباب باسم الوظيفة النحوية السائدة فيه، و في ذلك يقول مستشهدا بما جاء في كتاب سيبويه ، «فلا نعي بالباب ما يدل على الوظيفة النحوية كباب الفاعل و باب المفعول به و باب التوكيد و باب التمييز كصنيع المتأخرين من النحويين في مصنفاتهم ، و لكنه عقد بابا لكل مسألة من مسائل النحو و الصرف، من غير تفرقة بين المسائل الرئيسية و المسائل الفرعية، فنجد عنده بابا بعنوان (هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء)»⁽²⁾ .

فهذا عنوان لمسألة رئيسية يندرج تحتها مسائل فرعية في إطار إعراب الفعل المضارع كذكر أدوات النصب و أدوات الجزم ، ويستمر في عقد أبواب للمسائل الفرعية المتصلة بإعراب الفعل المضارع حتى يصل إلى عشرين بابا⁽³⁾.

فالأستاذ عبادة -هنا- يفرق بين الوظيفة النحوية للألفاظ كالفاعل و الفاعل و المفعول والحال والنعت و التمييز- موضحا أن هذا من صنيع النحاة المتأخرين ممن جاؤوا بعد العصر الذهبي للنحو العربي- و بين مدلول الباب الذي يعني المسائل الرئيسية التي ينبنى عليها النحو وكذا المسائل المتفرعة عن هذه المسائل.

في حين يعطي حسن خميس الملخ مفهوما استقرائيا للباب النحوي مستشهدا بما قاله الكفوي في معجمه "الكليات" إذ يقول: «لا يبعد أن يكون النحاة قد استعاروا مصطلح "الباب" من باب المنزل لأنه يدخل إلى المنزل»⁽⁴⁾، قال الكفوي: الباب في الأصل مدخل ثم سمي

(1) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث و دراسات في علوم اللسان. (د.ط)، الجزائر: موفوم للنشر، 2007، من هامش الصفحة 226.

(2) سيبويه (عمرو بن عثمان)، الكتاب، ج3، ص 5.

(3) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي. (د.ط)، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص 24.

(4) حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي. ص 228.

به ما يتوصل به إلى الشيء⁽¹⁾، و يضيف قائلاً: "إذا قلنا باب الفاعل فكأننا قلنا الباب الذي يدخل إلى قضايا الفاعل و مسائله ، و قضايا الفاعل و مسائله -على تنوعها - ينظمها خيط منهجي واحد، يحدد مفهوم الفاعل أو القاعدة الكلية لباب الفاعل"⁽²⁾.

فالباب عند خميس الملخ حيز عام أو قاعدة كلية، تندرج ضمنها مسائل مختلفة ومتنوعة، يربط بينها جميعاً خيط منهجي، يصلها بتلك القاعدة .

كما نجد ذكراً لمفهوم الباب لدى "نورا حسن قاسم" إذ يقول واصفاً كتاب سيبويه «فقد صنف أضرباً من الكلم تصنيفاً واحداً أي؛ ينسبها إلى معنى نحوي واحد ، بقطع النظر عن امتداد بنيتها الصرفية»⁽³⁾.

فمثلاً يمكن تصنيف الفعل المضارع و اسم الفاعل تصنيفاً واحداً تبعاً لتأدية كل واحد منهما الوظيفة النحوية نفسها و وقوعها موقعاً واحداً في التركيب ، كأن نقول: "إنَّ عبد الله ليفعل كذا" و قولك "الفاعل".

فمفهوم الباب عند "نورا حسن قاسم" يتجلى في كونه دالاً على الألفاظ المنتمية إلى صنف واحد، اعتماداً على وظائفها النحوية.

و لعلّ الجامع بين المعنى اللغوي للباب ومعناه الاصطلاحي قد أتى على ذكره الأستاذ حسن خميس الملخ ، حين لم يستبعد أن يكون النحاة قد استعاروا هذا المصطلح -"الباب"- من باب المنزل لأنه يدخل إلى المنزل، و استعملوه ليكون دالاً على قضايا نحوية مشتركة ، كقولنا: "هذا باب الفاعل" فكأننا قلنا هذا المدخل إلى مسائل الفاعل و قضاياها⁽⁴⁾.

هذه المفاهيم التي سبق عرضها و إن اختلفت عرضاً، و تلونت أحياناً بالصبغة الرياضية كما هو الحال عند عبد الرحمن الحاج صالح، أو بنظرة استقرائية تحليلية كتلك التي ذكرها

(1) الكفوي (موسى حسيني) ، الكليات " معجم في المصطلحات والفروق اللغوية " . ص 249.

(2) ينظر: حسن خميس الملخ ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي. ص 228.

(3) نورا حسن قاسم ، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه. ط 1، بنغازي: منشورات جامعة قازوينس، 1996. ص 62.

(4) ينظر: حسن خميس الملخ ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي. ص 228.

حسن خميس الملقح، أو تصنيفية منهجية، فإنها تشير جميعا إلى ضرورة تميز "مواد الباب النحوي" برابط منهجي مشترك يصلها بالقاعدة النحوية العامة التي تندرج ضمنها.

وحرر بالبيان أننا لم نقف - في حدود بحثنا - على مفهوم واضح لمعنى الباب النحوي في الكتب التراثية النحوية ، و كل ما عثرنا عليه هو إشارات من قبل المؤلفين؛ إلا أن معالجتهم للقضايا و المسائل النحوية ستكون ضمن أبواب ، تقسم إما بالنظر لتلك الروابط المنهجية المشتركة التي تجمع مواد الباب النحوي ، كفعل الرعيّل الأول من النحاة و على رأسهم سيبويه⁽¹⁾، و إما أن تتم هيكلة هذه الأبواب "هيكلية وظيفية" كحال المتأخرين من النحاة، حينما نظروا إلى وظيفة الكلم في التركيب⁽²⁾.

(1) ينظر: محمد إبراهيم عبادة ، النحو التعليمي في التراث العربي. ص 24.

(2) ينظر: نورا حسن قاسم ، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه. ص 62.

2- إرهاصات التبويب النحوي:

يجمع النحاة و اللغويون على أن النحو قبل سيبويه لم تكن له صورة العلم ذي الأبواب المنتظمة والفصول والقواعد العامة، وإنما كان عبارة عن مسائل متفرقة ، لا تجمعها قاعدة ولا يضمها باب جامع⁽¹⁾. و من الطبيعي أن يكون البحث اللغوي عند العرب قد بدأ في شكل جمع للمادة اللغوية أو ما يعرف بمتن اللغة، فقد تم هذا الجمع أولاً بطرق المشافهة و الحفظ ، دون منهج معين في ترتيب المادة المجموعة أو تبويبها⁽²⁾ .

وامتزجت حينذاك المادة النحوية بغيرها من مسائل اللغة و الأدب، وكذا تفاسير القرآن و وجوه أشعار العرب، و في هذا الصدد يقول أحمد أمين «كان المدونون الأوّلون للغة في هذا العصر يدونون المفردات حيثما اتفق، وكما تيسر لهم سماعها، فقد يسمعون كلمة في الفرس وأخرى في الغيث، و ثالثة في الرجل القصير، وهكذا فكانوا يقيّدون ما سمعوا من غير ترتيب»⁽³⁾.

بعدئذ اتجه العلماء إلى الدراسة التحليلية الشاملة للمادة المجموعة ، بغية اكتشاف القوانين التي تحكم اللغة العربية و تحميها من اللحن⁽⁴⁾، فاتجه هؤلاء إلى التبويب و التصنيف والتقسيم ورد النظر إلى النظر⁽⁵⁾ ، منتهجين طريقاً علمياً دقيقاً، التزموا به و تشددوا في تطبيقه لا لشيء إلا لحماية اللغة العربية وصونها من الاندثار.

فكان من الطبيعي أن يجيء البحث النحوي متأخراً عن جمع المادة اللغوية، لأنه لا يمكن الإمام به دون أن توضع هذه المادة تحت تصرف النحوي، أو بعبارة أخرى لأن تععيد القواعد ما هو إلا فحص لمادة لغوية تم جمعها بالفعل ومحاولة لتصنيفها و استنباط الأسس و النظريات

(1) ينظر: عبد القادر حسين ، أثر النحاة في البحث البلاغي .(ب.ط) القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1998 . ص 68.

(2) ينظر: : أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب.ط:4 ، القاهرة : دار عالم الكتب ،1989. ص 78.

(3) احمد أمين ، ضحى الإسلام. ط:1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2005، ص 302.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 302.

(5) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 79.

التي تحكمها⁽¹⁾، و هو ما يعبر عنه السيوطي بصورة جليّة حين يقول: «اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحويّ فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي و يقيس عليه، و مثالهما المحدث و الفقيه؛ فشأن المحدث أن ينقل الحديث برمته، ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه، و يبسط علله ، و يقيس عليه الأشباه و الأمثال»⁽²⁾.

واستوجب ذلك - قبل كل شيء - الانطلاق من الوحدة التي لا تنفصم بين الشكل والمضمون فالبنية اللغوية لا تستقل عن الوظيفة الدلالية للغة، و إنما تكشف عن بنائها العميق لذا جاءت الضوابط و القواعد التي تمخضت عن الدراسة التحليلية للمادة اللغوية شاملة لجميع جوانب النشاط اللغوي⁽³⁾.

هذه المنهجية التي سار عليها البحث النحوي متأصلة في كتبنا النحوية التراثية، وإن اصطبغت في يومنا هذا بصباغ الحداثة الغربية، فمن الممكن ردّها إلى البداية الباكورة لنشأة النحو العربي مع نهايات القرن الثاني للهجرة⁽⁴⁾.

و مهما يكن من أمر، فإن التجسيد الفعلي لهذه الرؤى المنهجية، قد لاح لنا جليا مع كتاب سيبويه فقد ضم مصنفة هذا تحليلا وإحساسا دقيقا بفقه اللغة و أساليبها، وأسرار تراكيبيها، فهو لا يسجل لنا القواعد النحوية و القضايا اللغوية فحسب، و إنما يلاحظ العبارات و يتأملها، و يستنبط خواصها و معانيها، بما وُهب من نظرٍ ثاقب، و حسٍّ مرهف⁽⁵⁾ جعل من "سبويه" إمام النحاة على حدّ تعبير علي النجدي ناصف و من "كتابه" المكنى بقرآن النحو مثلا

(1) ينظر: السابق، ص 79.

(2) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) ، المزهري في علوم اللغة و أنواعها، ضبطه و صحّحه: فؤاد منصور. ط: 1 بيروت: دار الكتب العلمية، 1998. ج 1، ص 59.

(3) ينظر: حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب و نظريات البحث اللغوي الحديث. (ب.ط)، القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية، 1994، ص 20.

(4) ينظر: على أبو المكارم، أصول التفكير النحوي. ط: 1، القاهرة: دار غريب، 2006. ص 17.

(5) ينظر: عبد القادر حسين، أثر النحاة في الدرس البلاغي، ص 68.

راقيا، و أنموذجا في علمية المنهج ، و دقة العرض و التصنيف، و هو ما حدا بعضهم⁽¹⁾ إلى إطلاق العبارة المشهورة : «من أراد أن يصنع كتابا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح»⁽²⁾ .

ولا شك أن النحو قد تطور بعد سيبويه، فزيدت عليه مسائل ، و دخل عليه تنظيم أحسن، و تبويب أقوم، وترتيب أكثر سلاسة، و تقعيد أدق، و لكنه مع ذلك لم يخرج عن المنهج الذي رسمه سيبويه في استنباط الأحكام و استخراج المسائل، و توضيح العلل، فالأجيال المتعاقبة لم تغير أسسه و قواعده و إن غيرت صورته و قوالبه، إذ وسعت كثيرا من مباحثه و هو ما نلاحظه مع مصنفات كالمقتضب للمبرد و شرح الكافية للرضي الاستربادي ، فالأول من الكتب المتقدمة ، و الثاني من كتب المتأخرين⁽³⁾.

3- خصائص الباب النحوي :

أ-التقسيم المتخصص

التقسيم وسيلة يلجأ إليها النحاة لحصر المواد النحوية المقدمة للقارئ ، سواء أكانت هذه المواد قواعد نحوية أم ظواهر أسلوبية يُرادُ صبُّها في قالب نحوي⁽⁴⁾، و تحليل التقسيمات الواردة في هذه المصنفات يكشف عن تمظهرها بأحد سبيلين:

الأول: الأخذ بفكرة عقلية تكون أساسا يبنى عليه التبويب⁽⁵⁾ و غالبا ما يلجأ المؤلف في هذا السبيل إلى تطبيق أسلوب "السبر و التقسيم".

الثاني: لحظ خصائص الباب النحوي دون التفتيش عن فكرة عقلية تكون محورا يدور معه التقسيم و يكون مرعيا في الأقسام كافة.

(1) صاحب هذه المقولة المشهورة هو المازني، فاض بما فوه ببغداد، بعد أن اطلع على كتاب سيبويه.

(2) عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث عشر، ص 80، 81.

(3) ينظر: عبد القادر حسين، أثر النحاة في الدرس البلاغي، ص 68.

(4) ينظر: على أبو المكارم، تعليم النحو العربي "عرض و تحليل"، ط:1، القاهرة: مؤسسة المختار، 2007. ص 152.

(5) ينظر: المرجع نفسه ، ص 152.

ب-تبويب عقلي :

إن ربط التقسيم النحوي بالأساس العقلي كان يتجاوز في أحيان كثيرة ما تقدمه نصوص اللغة بالفعل ، بغية إقامة بناء عقلي يتسم بالشمول و الاتساق ، إذ إنه في الوقت الذي ينطلق فيه اللغوي من النصوص المتوارثة ، ينطلق النحوي من عالم الواقع القائم إلى رحاب الصور الذهنية التي لا تستند إلا إلى المقولات النظرية بل إلى الأقيسة العقلية المجردة.⁽¹⁾

ج-تبويب تعليمي

تتجلى الغاية التعليمية بوضوح في أغلب المصنفات النحوية التي وصلتنا، حيث يعمل المصنفون على أن يُلمَّ المتعلمون بكل مسائله و قضاياها، و تحملهم هذه الرغبة- أحيانا- إلى اصطناع شيء من العلامات أو السمات التي تكون صالحة للتذكير بكل باب⁽²⁾ .

و تمثل للجانب التعليمي في أبواب النحو بما ذكره ابن هشام في "شرح شذور الذهب" حينما يعرض أنواع الكلمة العربية و يبسطها: الاسم و الفعل و الحرف ، ثم يعرض للأساس الذي انحصرت فيه الأقسام في ثلاثة فيقول: «و دليل الحصر أن المعاني ثلاثة : ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات، فالذات: الاسم و الحدث الفعل و الرابطة الحرف، فالكلمة إذا دلت على معنى في غيرها فهي الحرف، و إن دلت على معنى في نفسها ، فإذا دلت على زمان مُحَصِّلٌ فهي الفعل، و إلا فهي الاسم»⁽³⁾.

د-التأويل النحوي:

لقد عُنِيَ النحاة في مصنفاتهم النحوية عناية بالغة باستحضار النصوص اللغوية الموفقة للقواعد النحوية التي استنبطوها، باعتبارها قوالب تتسق و القواعد، و تصبح بمثابة حصيلة لغوية يستوحيها الدارس للبناء عليها، و لكنهم يعرضون أيضا في مصنفاتهم تلك بعض النصوص

(1) : المرجع السابق .

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص153.

(3) ابن هشام (عبد الله بن يوسف) ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. رتبته و علّق عليه و شرح شواهد، عبد الغني الدقر. ط:2،

بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994، ص 13.

المخالفة لتلك القواعد، و قد وقفوا أمام تلك النصوص موقفاً محدداً يتمثل في تأويل ما يمكن تأويله منها، أمّا ما لا يمكن تأويله فإنه ينحصر في دائرة الشذوذ⁽¹⁾ أو "الضرورة" و بذلك لا يُقطع برفض ما في هذه النصوص من ظواهر مخالفة⁽²⁾.

و في ذلك يقول حسن خميس الملخ: «و مفهوم موافقة القاعدة لنصوص الاحتجاج لا يعني أن تؤكد القاعدة عموم نصوص الاحتجاج ، بل يعني تشابه الصورة النحوية لنصوص الاحتجاج مع الصورة النحوية للنصوص المؤلدة بالقاعدة»⁽³⁾ و هو ما يحتمل توجيهات نحوية مختلفة، لكل توجيه منها احتمال تعضده القاعدة النحوية⁽⁴⁾.

و لعل هذا المذهب النحوي مستنبط من فكر النحاة الأوائل المسمى "بالقياس" و القياس كما عرفه النحاة " هو حمل فرع على أصل لوجود علة جامعة" و تنقل لنا كتب اللغة كثيراً من الروايات الخاصة بهذا الباب ، و منها جواب أبو عمرو بن العلاء لسائله «أخبرني عما وضعت ممّا سمّيته عربيّه، أيُدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب و هو حجة، قال: أعمل على الأكثر، و أسمى ما خالفني لغات»⁽⁵⁾.

هـ-تبويب يراعي الدلالة :

يرتبط تفريع الموضوعات النحوية على فروعها الدقيقة بالمعنى ارتباطاً وثيقاً، إذ إن المعاني الكلية التي يعبر عنها كل باب لا يمكن حصرها في مجرى واحد ، بل لابدّ من إظهار المعاني الدقيقة التي يتفرع منها، تم تفريع ما يتشعب من تلك الفروع إلى فروع أخرى، حتى يتم استيفاء معاني ذلك الباب⁽⁶⁾.

(1) ينظر: علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي "عرض و تحليل" . ص 165.

(2) ينظر: حسين خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي . ص 45.

(3) ينظر: المرجع نفسه . ص 46.

(4) أحمد فلاق عربيات ، "النحو العربي و التقعيد الأولى المبسط في مسائل على أيام النحاة الأوائل" ، ضمن أعمال ندوة تيسير النحو . الجزائر: أفريل 2001 . ص 97.

(5) ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ط:1، عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2006، ص 70.

و هذه الخاصية في التبويب تعدّ رائدة في أيامنا هذه ، خاصة مع القفزة النوعية التي حققتها الدراسات اللغوية الحديثة، مع ميلاد ما يسمى بـ "نظرية الحقول الدلالية" التي جاء بها فيرث، و هو ما يؤكد أن نحائنا الأوائل قد تنبهوا الى هذه المسائل بل وطبقوها في مصنفاتهم منذ قرون عديدة .

إن هذا النمط الدلالي في التبويب جعل من كتاب سيبويه مثلاً يحتذى ، و من منهجه في عرض ومعالجة القضايا النحوية منهجاً علمياً باعتراف اللغويين المحدثين، قال النحدي: " و معلوم أن لكل باب في كتاب سيبويه ، بل لكل مسألة في باب مقتضيات خاصة، و طبيعة متميزة قليلاً أو كثيراً، إذ لا يُنتظرُ أن يعالج سيبويه أبواب الكتاب و لا مسائل الأبواب علاجاً واحداً مطرداً [...] بل يستحضرها و يضع المعالم لها ، و يتعرف حاجتها من الأمثلة و النصوص ، فيجمعها و يصنفها ، ثم يعرضها جملة و آحاداً"⁽¹⁾.

4- شروط بناء الباب النحوي

إن آلية تبويب مواد الباب النحوي عملية معقدة تتضافر فيها جملة من العوامل ، منها استقصاء ظواهر اللغة بوسائل متنوعة و ذلك على طريق وصفها ضمن مستوى واحد، بغية استنباط القواعد العامة التي تحكم البناء اللغوي الكلي ، ليتم فيما بعد تصنيفها و تبويبها تبعاً للقاعدة العامة التي تحكمها⁽²⁾.

ولتتم هذه المعالجة بالطريقة المثلى، ينبغي مراعاة جملة من الشروط يتوجبُ حضورها لبناء "الباب النحوي".

فأول شروط بناء "الباب" أن يكون موثقاً إلى قاعدة كلية تندرج تحتها مسائل مختلفة تتعلق بالحكم النحوي ، و بالموقع الإعرابي ضمن الجملة ، و بالتقديم و التأخير و الحذف

(1) ينظر: على النجدي ناصف، سيبويه، إمام النحاة . ط: 2، القاهرة: عالم الكتب، 1979 ص 159.

(2) ينظر: نورا حسن قاسم، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه. ص 60.

والزيادة، و العمدة و الفضلة ونحوها، وقد سمي النحاة المسألة الجزئية "باباً" تسامحاً في العبارة وتساهاً⁽¹⁾، فيقولون: هذا باب تقديم الفاعل و هذا باب تأخيرهِ⁽²⁾.

ولبناء قاعدة كلية عامة، نحتاج إلى أمثلة متجانسة المبنى النحوي مختلفة المعنى، كما في

الأمثلة التالية:

✓ حضر زيدٌ

✓ غاب القمرُ

✓ مات خالدٌ

✓ نطق الحجرُ

فهي مكونة من مسند و مسند إليه، نعبر عنهما بالفعل و الفاعل، و إن كانت معانيها مختلفة دلالة و حقيقة و مجازاً، فالمثال الواحد لا تبني عليه القاعدة الكلية، فلا يصح أن نسميه باباً⁽³⁾، و هو ما يؤكدُه أبو حيان الأندلسي فيما نقله عنه جلال الدين السيوطي حين قال: «البيت و البيتان لا تبني عليهما القواعد»⁽⁴⁾.

وهو ما يفرض الكثرة أو الاطراد و سعة التصرف⁽⁵⁾، وهو الشرط الثاني في بناء الباب النحوي، والمقصود بالاطراد أن لا يكون الشاهد المعتمد في استنباط القاعدة النحوية شاهداً وحيداً، لأن الباب لا ينبني على "الشاذ" من كلام العرب – وإن ثبتت صحته – لأن الشاذ من كلامهم يحتج به لغوياً و لكن لا يقاس عليه نحويًا.

أما الشرط الثالث: فهو الجمع و المنع، و المقصود به أن يجمع الباب النحوي أمثلة يمتنع حملها على أي باب آخر من أبواب النحو، حتى و إن كان ذلك على سبيل الاحتمال، لأن «ما

(1) ينظر: حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي . ص 228.

(2) ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي . ط:1، عمان: دار الشروق، 2002. ص 150.

(3) ينظر: المرجع نفسه . ص 150.

(4) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، مع المعجم في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. ط:1، بيروت: مؤسسة الرسالة،

1977. ج2، ص 120.

(5) ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، ط:1، عمان: دار الشروق، 2001. ص 101.

جاز فيه الاحتمال بطل فيه الاستدلال» كما يقول الأنباري⁽¹⁾، و قال المرادي: الأصل الذي لم يثبت لاحتماله التأويل لا يقاس عليه" و علل كلامه بقوله: "لأن الحكم لا يثبت و يحتمل⁽²⁾ أما إن استحال حمل مسائل الباب كلها أو جلها على باب آخر ملاقيه له في الحكم النحوي فقد ثبت و رسخ لنا أن يكون بابا مستقلا من أبواب العلم الذي ينتمي إليه. وقد صاغ عبد الرحمن الحاج صالح هذه الشروط صياغة رياضية فقال: الباب مجموعة من العناصر⁽²⁾ تنتمي إلى فئة أو صنف و تجمعهما بنية واحدة⁽³⁾.

5- طرائق التبويب النحوي

يبدو الوضوح المنهجي جليا في طريقة تصنيف الأبواب و ترتيب أجزائها و موضوعاتها و هو منهج منطقي جرى عليه ترتيب أبواب النحو و تصنيفها ، حتى بلغ النحاة حاجاتهم التعليمية و أدركوا أهدافهم في صون اللغة و الحفاظ عليها⁽⁴⁾. و لا تذكر سلاسة المنهج و وضوح الأفكار إلا و يذكر إمام النحاة و شيخهم "سيبويه" تذكر وضحة عبد الكريم جمعة الميعان ، نقلا عن محمد كاظم البكاء فضل سيبويه في منهجه في تبويب الكتاب ، يقول "يمثل الكتاب خلاصة الفكر النحوي الرعيل الأول من النحاة العرب ، فهو علم الخليل الذي تلقاه من شيوخه، و نقله إلى تلميذه سيبويه، و قد تفرد في ترتيب أبوابه، و تنسيق مباحثه على نحو لا نجده في مؤلفات الآخرين⁽⁵⁾.

وقد انبنى النحو عند الرعيل الأول من النحاة- على هيكله فريدة لأبواب النحو فعقدت ونظمت على أقوال العرب التي تعتبر أمثلة استخدام اللغة العربية لدى فصحاءهم، ودأب هؤلاء

(1) الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر. ج2، ص 726.

(2) ينظر: حسن خميس المله، التفكير العلمي في النحو العربي، ص229

(2) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث و دراسات في علوم اللسان. ص 226.

(3) ينظر: حسن خميس المله، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي. ص 229.

(4) ينظر: نورا حسين احمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه. ص 36.

(5) نقلا عن: محمد كاظم البكاء، منهج سيبويه في التقويم النحوي، وضحه عبد الكريم جمعة الميعان. ط:1، الكويت: مكتبة دار العروبة،

2007. ص 162.

على تصنيف المواد النحوية على أنواع الإسناد ، فهم يراعون تأليف الكلام في العربية مصنفين إياه حسب تراكييه و دلالاته ، و لا يقتصر النحاة على بيان الأحكام النحوية لكلام العرب فحسب، بل وأمعنوا النظر في أمثلة كل باب من حيث الخطأ و الصواب و من حيث الجودة والرداءة⁽¹⁾.

وقد تمت معالجة المواد النحوية التي حوتها مصنفات هؤلاء بأسلوب فطري، يدل على بساطة في عرض الأفكار المتشعبة عن الموضوع الواحد ، فيعملون على استحضارها، يضعون المعالم الكبرى لها، و يتعرفون حاجاتها من الأمثلة و النصوص، يجمعونها و يصفونها ثم يعرضونها "جملة و آحاد"⁽²⁾.

والمتمعن في كتابات النحاة الأوائل يرى بأنها علمية المنهج حيث يتراءى للقارئ تنوع الشواهد اللغوية بين آي القرآن الكريم ، وأشعار العرب ، ووجوه من اللهجات العربية، التي يعمل النحوي فيما بعد على تبين طرق استخدام العربي لها، و وجه إعرابها، و رأي النحاة فيها"⁽³⁾.

و طريقة النحاة في استخلاص القاعدة النحوية هي طريقة استنتاجية ، فهم يأتون على موضوع موظفين عددا لا بأس به من الشواهد اللغوية ذات الصلة بالموضوع ، ليخلصوا بعدها إلى ما يمكن اعتباره ضابطا أو قاعدة عامة، يمكن تطبيقها على كل ما نتج تحتها من أمثلة تدخل في إطارها . وقد يلجئون إلى عرض النماذج اللغوية و تحليلها، مهئين للقارئ وسائل الاستنتاج و تاركين له فرصة القيام بالعملية الاستنتاجية الأخيرة.⁽⁴⁾

(1) ينظر: المرجع نفسه.ص162.

(2) ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية . ص 70.

(3) ينظر: وضحه عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم و التفسير. ص 165.

(4) ينظر: وضحه عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم و التفسير. ص 165.

هذه المنهجية التي هيكل من خلالها نحاتنا الأوائل أبواب النحو و عالجوا موضوعاته و قضاياها ، هي منهجية تتماشى مع أحداث الطرق التربوية في العصر الحديث⁽¹⁾.

إن هذا التسلسل في هيكل أبواب النحو عند كثير من النحاة والتماسك في عرض الدروس و الموضوعات النحوية المتتالية ، ساهم في تدعيم و تثبيت المكتسبات القبلية للمتعلم، وهو ما حدا بنحاتنا الأوائل إلى تقديم أبواب النحو و الصرف الهامة⁽²⁾، بالنظر إلى ضرورة مراعاة التدرج في اكتساب الملكة والبدء بالأهم فالهم لصقل هذه الملكة، و لتبلور للمتعلم صورة واضحة عن اللغة، و في هذا الصدد يقول عبد الرحمن الحاج صالح: «أما تقديم الأصول على الفروع، فلأن الأصول تمتاز عن فروعها ببساطتها لفظاً و معنى (إذ إنّ الفرع هو الأصل مع زيادة إيجابية أو سلبية)»⁽³⁾.

وهو ما حدا بالنحاة إلى إجمال الكثير من الموضوعات النحوية بادئ ذي بدء، ثم يعملون على تفريعها باباً بآباً، و حُكماً حُكماً، و من الشواهد على ذلك ما جاء به سيبويه حينما عرّف لنا أجزاء الكلام العربي، ثم أخذ بتفريع هذه الأجزاء⁽⁴⁾، يقول في باب علم ما الكلم من العربية: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم رجل و فرس وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء و بنيت لما مضى، و ما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع [...] و أما ما جاء لمعنى و ليس باسم و لا فعل، فنحو: ثم وسوف وواو القسم، و لام الإضافة و نحوها"⁽⁵⁾.

وسنحاول فيما يلي تقديم عرض لثلة من المصنفات النحوية سعياً إلى إبراز طرائق تبويبها ليتراءى لنا ما كنا نتحدث عنه إجمالاً.

(1) حسن عون، تطور الدرس النحوي. (ب.ط)، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1970. ص 39.

(2) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث و دراسات في علوم اللسان، ص 226.

(3) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث و دراسات في علوم اللسان، ص 226.

(4) ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية. ص 71.

(5) سيبويه (عمر بن عثمان) ، الكتاب. ج 1، ص 25. 26.

ونفتّح هذه المؤلفات النحوية بـ "الكتاب" لسيبويه هذا الذي حاول الكثيرون مقاربتة
منهجاً ومسايرته موضوعاً.

هيكله الكتاب

الجزء الأول من الكتاب

وفي الجزء الأول سنحاول عرض الأبواب مرتبة كما أتى بها المؤلف:

1. الكلم وأقسامه.

2. اللازم والمتعدي⁽¹⁾.

3. ما ينصب مفعولين أو أكثر.

4. ضمير الشأن.

5. التنازع في العمل.

6. الاشتغال.

7. الإلغاء.

8. البدل.

9. عمل اسم الفاعل.

10. عمل المصدر.

11. الصفة المشبهة.

12. المصادر.

13. أسماء الفاعل.

14. حذف العامل.

15. التحذير.

16. المفعول معه.

(1) ينظر: عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو و الصرف . 183.

17. المفعول المطلق.
18. المفعول لأجله.
19. الحال.
20. الظرف.
21. الجر.
22. التوابع.
23. النعت السببي.
24. علم الجنس.
25. المبتدأ.
26. إنّ و أحواتها.
27. كم.
28. النداء.
29. الندبة. ⁽¹⁾.
30. الاختصاص.
31. الترخيم.
32. "لا" التي لا تنفي الجنس.
33. الاستثناء.
34. الضمير.
35. أي.
36. المضارع.
37. النواصب و الجوازم.

(1) ينظر: المرجع السابق .

38. (إِنَّ و أَنَّ) المشدّتين.

39. (إِنَّ و أَنَّ) المخفّفتين.

40. أم و أو

الجزء الثاني من الكتاب

و يتعرض فيه سببويه للموضوعات التالية:

1. ما ينصرف و ما لا ينصرف.

2. الإضافة و هو باب النسبة.

3. التثنية.

4. الجمع.

5. الإضافة لياء المتكلم.

6. التصغير.

7. حروف القسم.

8. حذف تنوين العلم إذا وصف بـابن

9. النون الثقيلة و الخفيفة.

10. الفعل المضعّف.

11. المقصور و الممدود.⁽¹⁾

12. العدد.

13. بناء الأفعال (صيغها).

14. الإمالة.

15. همزة الوصل.

16. التقاء الساكنين.

(1) ينظر: المرجع السابق . ص 184.

17. الوقف.

18. حروف الزوائد.

19. الإعلال و الإبدال.

20. الإدغام.

هذه إجمالاً كل الأبواب النحوية التي جاء ذكرها في "كتاب سيبويه" و الملاحظة الأبرز في "كتابه" هذا، خلوه من المقدمة و الخاتمة، و ليس فيه ترتيبات و تقسيمات كالتي جاء بها النحاة من بعده، و ليس فيه في أكثر الأحوال المصطلحات التي نعرفها اليوم⁽¹⁾.

و فيما يلي أمثلة عن عناوين الأبواب من الكتاب توضح ما ذكرناه سابقاً.

1. الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول، أي الفعل اللازم.

2. الفعل الذي لم يتعد فعله، و لم يتعد إليه فعل فاعل، أي المبني للمجهول.

3. المفعول الذي لم يتعد فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، و إن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، يعني؛ المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ و الخبر، مثل أعطى، و كسا، و ألبس⁽²⁾.

و يحمل القول أن "كتاب سيبويه" في هيكلته و فيما يتضمنه هو خلاصة وافية أملت بأغلب المسائل النحوية، وقد وضعت بطريقه يتجلى فيها الأسلوب العلمي⁽³⁾ من خلال أسلوبه في طرق المسائل و عرضها في تلك العصور المتقدمة من تاريخ الفكر اللغوي العربي. و نأخذ أنموذجاً آخر عن هيكلية الأبواب النحوية عند النحاة، تتجلى فيه هذه المنهجية العلمية و نعني بذلك كتاب المفصل في علم العربية لصاحبه أبي القاسم جاز الله بن أحمد الزمخشري.

(1) ينظر: عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو و الصرف . ص 183 184

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 184. 185.

(3) ينظر: المرجع نفسه. ص 187.

وقد أشار الزمخشري في مقدمة كتابه هذا إلى أهم الأسباب التي دعت إلى تأليفه له⁽¹⁾ وتتمثل هذه الأسباب في: "خطر الشعوبية و من لَفَّ لِفْهُمْ على اللغة العربية، قاصدين الخط من قدرها، و جحد فضلها، ومن أراد -بافتراءته - النيل من توقيرها و عظمتها⁽²⁾، و شعوره بما لدى المسلمين من رغبة في معرفة كلام العرب و شففته على أشياعه المحبين للأدب⁽³⁾."

و قد نهج الزمخشري نهجا غير شائع في تناول النحو و عرض أبوابه و مسائله، فقسم الكتاب إلى أربعة أقسام، أفرد كل نوع من أنواع الكلم العربي بقسم خاص، جاعلا من القسم الرابع منه قسما مشتركا من الأحوال والأفعال والأسماء والحروف، وعنى بكل الأحوال النحوية والصرفية المتصلة بكل قسم من الأقسام، و عقد لكل قسم فصلا⁽⁴⁾، فجاء الكتاب على الصورة الآتية:

افتتح الزمخشري كتابه توطئة وضّح فيها معنى الكلمة و الكلام، ثم تناول الأقسام الأربعة من كتابه.

القسم الأول

وهو الخاص بالأسماء، و قد ذكر فيه تعريف الاسم وخصائصه وأصنافه، وهذه الأصناف هي:

1. اسم الجنس.

2. اسم العلم.

3. الاسم المعرب المنصرف، وغير المنصرف، وهنا يعرض لوجوه إعراب الاسم وهي الرفع والنصب والجر، وبين أن الرفع علم الفاعلية و ألحق بالفاعل المبتدأ أو الخبر، وخبران ولا النافية للجنس، اسم كان و أخواتها، واسم "لا" و "ما" الشبيهة بـ "ليس" وتناول

(1) ينظر: عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو و الصرف. ص 187.

(2) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي. ص 57.

(3) ينظر: المرجع نفسه. ص 57.

(4) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي. ص 58.

- كل واحدةٍ من هذه المسائل على حدة تحت عنوان المرفوعات، وبين أنّ النصب علم المفعولية، و المفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، و المفعول به، و المفعول فيه والمفعول معه، و المفعول له: و بين أنّ الجر علم الإضافة و تناول الإضافة وأحكامها⁽¹⁾.
4. الاسم المبني وهنا عرف المبني، وعرّف سبب بنائه، وذكر أنّ الأصل في البناء السكون.
5. الاسم المثني: فهو يعرف المثني و يذكر أحكام التثنية.
6. الاسم المجموع.
7. الاسم المعرفة و النكرة.
8. الاسم المذكر و المؤنث⁽²⁾.
9. الاسم المصغر.
10. الاسم المنسوب.
11. اسم العدد.
12. الاسم المقصور و الممدود⁽³⁾.
13. الأسماء المتصلة بالأفعال.
14. الاسم الثلاثي: يعرض لأوزان مجردة و مزيدة.
15. الاسم الرباعي: يعرض الأوزان مجردة و مزيدة.
16. الاسم الخماسي: يعرض الأوزان مجردة و مزيدة.

(1) ينظر: المرجع السابق. ص 59.

(2) ينظر: عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو و الصرف . 188.

(3) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي . ص 60.

القسم الثاني

بدأه بذكر الفعل و تعريفه و بيان علاماته و ذكره لأصنافه، و هي كما عرضها اثنتا

عشر صنفاً:

1. الفعل الماضي.
2. الفعل المضارع.
3. الفعل مثال الأمر.
4. الفعل المتعدي و غير المتعدي.
5. الفعل المبني للمجهول.
6. أفعال القلوب.
7. الأفعال الناقصة.
8. أفعال المقارنة.
9. فعلا المدح و الذم.
10. فعل التعجب.
11. الفعل الثلاثي.
12. الفعل الرباعي.

القسم الثالث

قسم الحروف: بدأ بذكر معنى الحرف ثم أتى على ذكر أصنافه الأربعة و العشرين.

1. حروف الإضافة (حروف الجر)
2. الحروف لمشبهة بالفعل (إن و أخواتها).
3. حروف العطف⁽¹⁾.
4. حروف النفي.

(1) ينظر: عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو و الصرف، ص 189.

5. حروف الاستثناء.
6. حروف التصديق و الإيجاب (الكاف و التاء)⁽¹⁾.
7. حروف الصلة (الزائدة).
8. حروف التفسير (أن و أي).
9. الحرفان المصدريان (ما، أن).
10. حروف التخفيض.
11. حرف التقريب (قد).
12. حروف الاستقبال.
13. حروف الاستفهام (الهمزة، هل).
14. حرف الشرط (لو، إن).
15. اقتران الجواب بـ (فاء).
16. حرف التعليل (كي).
17. حرف الردع (كلا).
18. اللامات و هي سبعة أنواع (لام التعريف، لام القسم ، لام الجواب).
19. تاء التأنيث الساكنة.
20. التنوين و هو خمسة أضرب.
21. النون المؤكدة.
22. هاء السكت.
23. شين الوقف.
24. حرف الإنكار⁽²⁾.

(1) ينظر: عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو و الصرف. ص 189.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 190.

القسم الرابع

و هو القسم المشترك و يتضمن ما يأتي:

1. الإمالة⁽¹⁾. الوقف.
2. القسم.
3. تخفيف الهمزة.
4. التقاء الساكنين.
5. حكم أوائل الكلمة، "همزة الوصل"، "أحرف الزيادة".
6. إبدال الحروف.
7. الإعلال.
8. الإدغام⁽²⁾.

هذه هي اجمالاً هيكلية مباحث الكتاب ، و النظرة إليها تبين نظاماً و جمعاً للمتجانس من الموضوعات مما لم يكن في كتاب سيوييه، كذلك يتضح لنا أن أغلب المصطلحات المستعملة فيه هي ذاتها المستخدمة لدينا⁽³⁾.

والكتاب فوق ذلك سهل واضح في عباراته وأسلوبه العلمي عالج مباحث النحو والصرف بنظرة شاملة، أهله ليكون كتاباً نحويًا متميزاً، و مهيكلاً على نحو منهجي علمي يقارب ما نراه شائعاً اليوم عند كثير من اللغويين.

تلكم هي إذا نماذج حية لكتب نحوية وقفنا على هيكلية أبوابها، و تدرج النحاة في عرض مباحثها وقضاياها تدرجاً سلساً، جعل منها معيناً لكل متعلم أو باحث ، أو متفقه في اللغة وأسرارها.

(1) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي. ص 61.

(2) ينظر: عبد العزيز عتيق، المدخل على دراسة النحو و الصرف . ص 190.

(3) ينظر: المرجع نفسه. ص 191.

6- أسباب اختلاف مناهج التبويب

لقد اختلفت المصنفات النحوية وتباينت عند نحاتنا القدامى اختلافا جليا، و تمايزت تبعا لذلك أنماط التبويب والترتيب وطرق عرض المسائل والقضايا النحوية، فقد كان لكل نحوي منهجه الخاص الذي يقتضيه ، تبعا لما استقر لديه من أهداف رسمها و ابتغى تحقيقها، و لاشك أن لذلك التباين الواضح مسبباته و علله التي سنحاول الوقوف على أهمها:

أ- الفئة المستهدفة بالتصنيف

إن هذه المؤلفات مختلفة المناهج و الموضوعات، و نقصد بذلك أن المؤلفات النحوية التي وجهت لمستوى المبتدئين قد تميزت مناهجها و موضوعاتها عن تلك التي صنف لمن هم فوقهم من المتوسطين و المتقدمين⁽¹⁾.

فقد كانت موضوعات المؤلفات النحوية للمبتدئين محصورة -أو تكاد- في مجال وضع المختصرات النحوية، تلك التي يحرص المؤلف فيها على تقديم صورة شاملة لكافة القواعد النحوية، هادفا منها إلى تقديم استعراض موجز لما استقر في النحو من تحديد لأنواع الكلمة وأنماط الجملة، و عناصرها، و علاقاتها، و حالاتها، مستعينا في ذلك أحيانا بالتمثيل لما يعرض له بنماذج لغوية، متحريرا الابتعاد عن التقسيم الدقيق، مستغنيا عن التفصيل المسرف ، مبتعدا عن الخلاف، متجنبنا التعليل، مهنلا التأويل⁽²⁾.

أما الصفات النحوية لغير المبتدئين فقد كانت مختلفة موضوعا و مادة و منهجا، و قد ضمت - إلى جوار أسلوب وضع المصنفات التي تعرض للقواعد- عرضا أكثر تفصيلا وتشعبا مع الإشارة التي تقصر أو تطول إلى الآراء وأسانيدها، والوقوف المتأني أو العجول أمام الشواهد و أساليب الاحتجاج بها.

(1) ينظر: علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي، عرض و تحليل. ط:1، القاهرة : مؤسسة المختار، 2007. ص 47.

(2) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في لثراث العربي. ص 20.

يقول إبراهيم عبادة في هذا السياق: ويبدو أن مرد اختلاف النحويين عند تأليفهم، هو اختلاف مستويات المتعلمين، و إذا أحس أحدهم بصعوبة كتاب أو شكوى المتعلمين منه -طريقة تأليفه أو تبويبه- و منهجية عرضه للقضايا ، بحث عن مدخل آخر يزيل به تلك الصعوبة، و يرفع به هذه الشكوى⁽¹⁾.

ب- خلاف اللهجات:

من الظواهر الواضحة التي ساهمت في اختلاف مناهج التبويب و التصنيف النحوي، وبذلك طرق عرض وتبويب القضايا و المسائل النحوية، ما اصطلح عليه باسم "لهجات العربية" هذا الخلاف الناشئ بين النحويين كان مثمرا، لأنه كشف عن تعدد صور الإعراب في المثال الواحد، و بالتالي اختلاف في تصنيف هذا المثال، كما كشف عن ثراء العربية، ومن ذلك مثلا قولهم: ما زيدٌ قائمٌ يُرفع خبر ما ، و في لهجة الحجازيين: ما زيد قائمًا يُنصب خبر ما⁽²⁾ وفي القرآن الكريم ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾⁽³⁾ و ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾⁽⁴⁾، و لعل هذا التعدد في اللهجات يفسح المجال للتقليل من الخطأ طالما أن الرفع و النصب للخبر قائمان على أصول صحيحة من اللهجات العربية⁽⁵⁾.

واللغة العربية لغة غنية، وتعدد اللهجات فيها فتح مجالا واسعا لاستيعاب الكثير من القواعد النحوية، و جعل هذه القواعد طيّعةً و مرّنةً ، ففي بعض اللهجات نجد من يلزم المثني الألف و في بعضها الآخر نجد المثني مرفوعا، و علامة رفعه الألف، و منصوبا و مجرورا والعلامة في الحالتين الياء، و إن كان بعض النحاة قد ذهب في قول رؤية بن الحجاج (من الرّجز)⁽⁶⁾

إِنَّ أَبَاهَا وَ أَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

(1) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي. 21

(2) ينظر: صابر بك أبو السعود، في نقد النحو العربي. دار الثقافة للنشر و التوزيع: 1988. ص 118.

(3) يوسف: 31.

(4) المجادلة: 02.

(5) ينظر: صابر بك أبو السعود، في نقد النحو العربي. ص 118.

(6) رؤية بن الحجاج ، ديوان أراجيز رؤية ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليد بن الورد البرونسي ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع الكويت ، ص 168.

إلى شذوذ أو ندرة، فالقياس القول "أبا أبيها" والقول "أبا أبيها قد بلغا في المجد غايتها" فجعل واحدا من الأسماء الستة المضاف إليه مطلق الألف، و جعل المثنى مطلق الألف لأن بعض القبائل الحجازية تميل إلى التخفيف⁽¹⁾.

ج- خلاف لغة الشعر:

لعل كثيراً من الخلاف المنهجي في تقسيم مواد النحو و مسائله و الذي أنجر عنه اختلاف في التطرق إلى القاعدة النحوية، مردّه إلى تلك الشواهد الشعرية أو لغة الشعر المستشهد به، فالشعر له لغته الخاصة و قواعده التي تحكمه، كما أن له اتساعاً في القاعدة . يقول في هذا الصدد ابن جني: " متى رأيت الشاعر قد ارتكب الضرورات على قبحها، و انحراف الأصول بها [...] فاعلم - و أن دل من وجه على جوره و تعسفه - فهو ليس بدليل على ضعف لغته، و لا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته"⁽²⁾

عقد سيبويه باباً لما يحتمله الشعر فقال فيه: " يحوز في الشعر ما لا يحوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء وحذف ما لا يحذف"⁽³⁾ ولعل هذه اللغة الخاصة للشعر، تفسر الكثير من النقد الذي وجهه النحويون للشعراء⁽⁴⁾، مثلما حدث بين أبو إسحاق الحضرمي و الفرزدق ، يروى أن أبا إسحاق سمع الفرزدق⁽⁵⁾ ينشد قوله (من البسيط)

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا
بِحَاصِبٍ كَنْدِيفِ الْقُطْنِ مَنْشُورٍ
عَلَى عَمَائِمَنَا يُلْقَى وَ أَرْحُلُنَا
عَلَى زَوَاحِفٍ تُزْجِي مُخَهَا رِيرَ

(1) ينظر: المرجع نفسه. ص 119.

(2) ينظر: ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1988. ج 2، ص 392.

(3) سيبويه (عمرو بن عثمان)، الكتاب. ج 1. ص 29.

(4) ينظر: صابر بك أبو السعود، في نقد النحو العربي. ص 121.

(5) ينظر: الفرزدق (همام بن غالب بن صعصعة)، الديوان، تح: علي فاعور. ط: 1، لبنان، دار الكتب العلمية، 1987. ص 36

فقال له : لقد أسأت، إنما هو: رير بالضم⁽¹⁾.

و مما يروى عنه أيضا ما حكاه أبو عمرو بن العلاء أن أبا إسحاق سمع الفرزدق ينشد:

وَعَضَّ زَمَانٌ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا⁽²⁾

فقال له أبو اسحاق على أي شيء ترفع أو مُجْلَفُ فقال: على ما يسوؤك و ينوءك⁽³⁾.

د- تباين العصور و البيئات:

تميزت المصنفات النحوية بعد عهد التأسيس بالجنوح نحو التخصص والتنوع، وشهدت حركة التأليف نشاطا متزايدا مسّ أغلب مصادر التأليف انطلاقا من القرن الرابع هجري، حيث بدأت صناعة النحو ومعالجة مواده وأبوابه تميل إلى التعقيد، وذلك بسبب تأثر أصحابها بالثقافات المتنوعة الدخيلة على الثقافة العربية⁽⁴⁾.

وقد تأثر الدرس النحوي بمصطلحات و أساليب علم الكلام والفلسفة والمنطق، وأولع النحاة بظاهرة التعليل وتحليلا وتفسيرا، فأسهبوا في تعاطيهم مع مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، حتى صارت المسائل الخلافية فنا مقصودا في ذاته، وكأنها أصبحت فرعاً معرفياً أساسياً في علم النحو لا تتم الملكة اللغوية إلا به⁽⁵⁾.

(1) ينظر: أحمد فلاق عريوات، "النحو العربي و التعقيد الأولى المبسط في مسألة على أيام النحاة الأوائل". ضمن أعمال ندوة تيسير النحو. ص 93.

(2) الفرزدق (همام بن غالب بن صعصعة) ، الديوان . ص 61 .

(3) ينظر: وضحه عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم و التفسير، ص 68. 69.

(4) ينظر: صالح بلعيد ، التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994. ص 76.

(5) ينظر: عبد الكريم بن محمد، تعليمية النحو في مرحلة التعليم الثانوي العام السنة الأولى أمودجا، رسالة ماجستير، الجزائر: 2004، 2005، جامعة الجزائر، كلية الآداب و اللغات، ص 17.

وهو ما دفع كثيرا من نحاة هذا العصر و ما تلاه من العهود إلى التباهي بكثرة تخريجاتهم ورواياتهم للأمثلة والشواهد الشاذة و الاحتكام إليها، و عظم لديهم أمر القياس فصارت كل لغة عندهم حجة يقيسون عليها⁽¹⁾.

وبهذا تمنطق النحو، و تمنطقت مباحثه و أبوابه، و غالى الكثير من المتأخرين في التعليل والتأويل و التفسير، مما جعل منه علما معقدا و مطلبا عسيرا عند كثير من المتعلمين.

7- مشكلات الباب النحوي:

لقد أتى على النحو حين من الدهر كثرت فيه المؤلفات، و تعدد المصنفات التي زحرت بها المكتبات، و زادت العناية به عن حدها، فحمل النحو ما لا يحمل ، و طال الكلام في هذه الصناعة، و حدث الخلاف بين أهلها في الكوفة و البصرة ، ينقل لنا صاحب دلائل الإعجاز الإمام عبد القاهر الجرجاني صورة عن هذا الواقع فيقول: «إنما أنكرنا [...] فضول قول تكلفتموها، و مسائل عويصة تجشمتهم الفكر فيها، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تُعَرَّبُوا على السامعين و تُعَايُوا بها الحاضرين»⁽²⁾.

وقد ضاق الناس ذرعا بمسائل النحو، و ضجروا من جدل النحاة و تعسفهم وتكلفهم - أحيانا - و تبرموا حين نزل النحو منزلة الغاية لا الوسيلة⁽³⁾.

ولعل أهم مظاهر هذا التعقيد الذي مس أغلب القوالب النحوية التي صبغت فيها موادها وقضاياها ما لمسها المتعلمون من إفراط هؤلاء في مسائل الحذف والتقدير والتأويل، والإعراب وحملهم أساليب اللغة الطبيعية على غير ظاهرها، واستخدامهم الأقيسة النظرية، التي لا تستند غالبا إلى الشواهد المشهورة من كلام العرب⁽⁴⁾.

و مما لاشك فيه أن هذه القضايا عديدة و متشعبة، و يمكننا أن نحملها فيما يلي:

(1) ينظر: المرجع نفسه.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تصحيح و تعليق : محمد رشيد رضا ، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 29.

(3) ينظر: ناصر لوحيشي، "الدرس النحوي مشكلاته و مقترحاته تيسيرية " . أعمال ندوة تيسير النحو. ص 105.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 106.

أ- ميل الدرس النحوي عن غاياته الحقيقية:

فالنحو كما عرفه ابن جني "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره، كالتثنية و الجمع، و التحقير و التكثير والإضافة والنسب والتراكيب وغير ذلك، ليلتحق من ليس بالعربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، و إن لم يكن منهم، و إن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها"⁽¹⁾.

فالنحو كما يوضح هذا التعريف هو القواعد البسيطة التي تمكن صاحبها من امتلاك ناصية اللغة و تعصمه من الوقوع في اللحن، ليشابه العرب -المتكلمين الأصليين بهذه اللغة- وإن لم يكن منهم.

ولكن كثيرا من النحاة - وخاصة المتأخرين منهم- أغرقوا النحو في الفلسفة و حادوا به عن طريقه السليم، فبعد أن كان النحو وسيلة لتحقيق عصمة اللسان من اللحن، صار هو الغاية، و صارت المغالاة في استعمال الغريب و الشاذ من كلام العرب الدُرَجَة و الدَيْدَن.

ب- اتساع أبواب النحو، و كثرة مواضيعه، و تشابك قواعده⁽²⁾

صار الزخم المعرفي في العصور المتأخرة كبيرا، فتعددت مناهل النحو العربي و مسائله واتسعت آفاقه و صار التأليف النحوي صناعة رصينة، إلا أن هذه العوامل الإيجابية في تاريخ النحو كان لها أثر سلبي يتمثل في تشعب القضايا و كثرة المواضيع و المسائل، فحسبك أن تفتح أحد المصنفات النحوية لهذه المرحلة حتى تلمس القضايا الخلافية تحيط بك من كل جانب وتلاحظ كثرة التأويلات والتعليقات للمسائل والقضايا النحوية، حتى صار المبتدئون مغيبين عن الواجهة، فيستحيل على المبتدئ إدراك مضامينها، فأغلب هذه المؤلفات موجهة للمتمكنين من ناصية النحو فهما و نقاشا مقارنةً بالعصور الأولى من نشأة النحو التي كانت مصنفاتها تعقيدية تأصيلية بامتياز.

(1) ينظر: ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص. ج 1، ص 34.

(2) ينظر: ناصر لوحيشي، "الدرس النحوي مشكلاته و مقترحاته تيسيرية"، أعمال ندوة تيسير، ص 106. 107.

ج- الغموض المنهجي:

لقد كان الغموض المنهجي سمة بارزة مست عواقبها الكثير من المصنفات النحوية حيث استخدم المصنفون مصطلحات غامضة الدلالة، جدلية التوجه، الهدف منها أولا و أخيرا مخالفة الآخر، و رُتِبَتْ -تبعاً لذلك- كثير من أبواب النحو، و صُنِفَتْ بعض موادها و قضاياها بأسلوب خلافي يراعي مخالفة الآخر قبل مراعاته القاعدة النحوية التي تحتكم إليها المادة أو المسألة⁽¹⁾.

د- انتقاء الشواهد الخلافية:

عمد بعض النحاة إلى انتقاء شواهد بعينها، يتجلى فيها الغموض و الشذوذ، و البعد عن القاعدة النحوية و ذلك إما لإبراز التفرد و الأسبقية في الفهم و الشرح و التأويل لهذه الشواهد، و إما للرد على المخالفين مذهباً.

هذا الصيغ من قبل بعض المؤلفين، حاد بالنحو عن منهجية القويم وأدخله في متاهات لا يعرف آخرها، فشغل النحاة سبل تأويل هذه الشواهد، وانحرفوا بعيداً عن الأولى والأجدي والأنفع للمتعلمين، و هو ببساطة شرح القاعدة المستنبطة من كلام العرب.

قال شوقي ضيف في هذا الشأن، في مقدمة تحقيقه لكتاب "الرد على النحاة": «وأكبر الظن أنه اتضح الآن ما نزعناه من أننا حين نطبق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء، من منع للتأويل والتقدير في الصيغ والعبارات كما نطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل تستطيع أن نصنف النحو تصنيف جديداً، يتحقق ما نبتغيه من تيسيرات قواعده تيسيراً محققاً»⁽²⁾.

وقد ثار في العصر الحديث ثلة من الباحثين على التقدير والتعليل والتأويل - وإن كان العامل أبرز ما دعوا إلى إلغائه - ومن هؤلاء: إبراهيم مصطفى، تمام حسان، مهدي المخزومي وشوقي ضيف، ومحمد عيد، وأنيس فريجة، ومحمد الكسار وغيرهم⁽³⁾.

(1) بنظر: ناصر لوحيشي، "الدرس النحوي مشكلاته و مقترحات تيسيرية " . ضمن أعمال ندوة تيسير. ص 109.

(2) القرطبي (ابن مضاء)، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف ، القاهرة، دار المعارف، ص 67.

(3) ينظر: وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً و نقداً، ط: 2، الأردن : دار الكتاب الثقافي، 2006، ص 139.

فللعامل - كما يرى هؤلاء- أثر سلبي في النحو العربي، فهو من عقد النحو وجعله مستغلقا على الأفهام، و أدخله في متاهات التأويل و التقدير و التعليل، و الحل عندهم هو إلغاؤه لنستطيع بناء نحو يسير الفهم، سهل التصنيف، يحقق مقاصد اللغة التواصلية.

هذه جملة من المشكلات التي اعتبرها النحاة أبرز العقبات التي تواجه التبويب السليم للنحو، وتقف حجر عثرة أمام إدراك مقاصد النحو و مراميه، و لعلنا في الفصل الثالث من بحثنا هذا سنطرق للحلول الشافية التي ذكرها نحاة العربية للخروج من دائرة هذه المشكلات.

هـ- غلبة الجانب النظري على الجانب التطبيقي:⁽¹⁾

ولعل مردّ هذه الغلبة هو خلط بعض النحويين بين المنطق العقلي الذي يحكم اللغات الطبيعية، و بين الواقع اللغوي الذي يضعها في واقع الاستعمال، فكثير مما نطقت به القاعدة اللغوية لا نجد له أثرا مستعملا، فبعض الأوزان في العربية نجد لها أثرا تنظيрияً ولا نجد لها استعمالا فعليا" في اللغة، و هو ما عبر عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه "العين" بالمهمل من كلام العرب.

و- التبويب العاملي:

تعرضت نظرية العامل للنقد قديما وحديثا، وقد حاول بعض النحاة إلغاؤها تماما من النحو العربي بحجة كونها تنظر في تأويل النصوص لا في ظاهرها⁽²⁾.

وقد لقيت هذه النظرية سيلا من النقد في العصر القديم من قبل ابن مضاء القرطبي حين قال في كتابه الرد على النحاة: «قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، و أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»⁽³⁾.

(1) ينظر: ناصر الوحيشي، "الدرس النحوي مشكلاته و مقترحات تيسيرية"، أعمال ندوة تيسير النحو. ص 109.

(2) ينظر: وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا و نقدا، ط:2، الأردن، دار الكتاب الثقافي، 2006، ص 139.

(3) القرطبي (ابن مضاء)، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ص 76.

8- أهمية التبويب

كانت كتب النحو العربي على اختلاف مناهجها و أساليبها ممارسة لنظرية علمية في النحو⁽¹⁾ هذه النظرية التصنيفية في البحث اللغوي تتألف من مستويات متباينة، يجد اللغوي صعوبة في وصفها ضمن مستوى واحد⁽²⁾، وقد عُدَّ هذا التبويب المنهج لقضايا النحو ومسائله خط الدفاع الأقوى عن النحو العربي على امتداد قرون طويلة.

وقد تراءت للدارسين المتخصصين الآثار الحميدة، والنتائج الطيبة لهذا التبويب، مما حدا ببعض المحدثين إلى اجمالها فيما يلي:

قد صَدَّرَ نُحَاةُ اللغة، و هم يضعون لها القواعد التي تعصم من الخطأ، و ترشد إلى الصواب عن أنظار منهجية علمية تعارفوها بينهم و اهتموا بها إلى صوغ قواعد النحو العربي لأن هدفهم تقديم مجموعة متجانسة من القواعد التي تنحوا بالمتعلم نحو الصواب في أدائه اللغوي، و لهذا لم يعنوا بجدل النظرية النحوية ، قدر عنايتهم بأساليب ترتيب تطبيقية لنظرية النحو، لا بالحدث عن النظرية نفسها⁽³⁾.

هذه الحقائق العلمية التي مُنِّهَجَ من خلالها نحائنا مصنفاتهم النحوية ، أعطت لنا صورة مصغرة عن حجم المجهودات الكبيرة لحفظ اللسان العربي الأصيل من كل ما قد يعتريه من خلط أو تشتيت لمباني الكلام العربي و معانيه، و ساهمت بالتالي في إزالة الغموض عن كثير من قضايا النحو و مسائله من خلال بساطة عرضها و علمية تناولها، و وضوح نتائجها مراميها⁽⁴⁾.

رغم تعدد مناهج التبويب و تباينها- كما سيأتي ذكره في الفصل الثاني- في تصنيفها لمواد النحو و تدرجها في عرض القضايا إلا أنها كانت ترمي جميعا إلى غاية واحدة، وهي

(1) ينظر: حسن خيس الملق، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي ، ط:1، عمان، دار الشروق، 2001، ص 11.

(2) ينظر: نورا حسن أحمد قاسم ، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه . ص 60.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 62.

(4) ينظر: عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو و الصرف. ص 199.

البحث في الكلمة العربية وأحوالها وأوضاعها وضبط أواخرها، وفي العوامل التي ينشأ عنها ذلك في صوغ الكلمة و اشتقاقاتها أو في الجملة و أنواعها.

هذا المنهج العلمي ساهم في تأثر كثير من العلوم اللغوية الأخرى بهذه المنهجية ليكون التصنيف النحوي مثلاً عالياً يتحدى به في سبيل طرق قضايا النحو وعرضها وتناولها⁽¹⁾.

فمثلاً لو حاولنا أن ننظر في المنطلق الأول للكلمة النحوية في إدراك الحياة من خلال تقسيم الكلم إلى اسم و فعل و حرف لوجدنا أنه انطلاقة لتفسير الحياة من خلال الاسم والفعل والحرف، وهو انعكاس لجهود العلماء و عقليتهم في التفسير⁽²⁾.

إن التبويب العلمي المنهج يسمح بتبسيط المادة النحوية، و ذلك على طريق تسهيل عرضها من خلال تهذيبها و شرحها ، حتى تصبح قريبة المأخذ، خفيفة الحمل، مما يقرب الدارسين من أمر تحصيلها و الانتفاع بها⁽³⁾.

ولا شك أن التصنيف الصحيح للأبواب النحوية، و إدراجها في أبواب أشد انتماء إليها، ينفي عنها التنافر والتشتت، وبالتالي حفظ الوقت والجهد المبذول من قبل "الدارس والباحث"⁽⁴⁾.

و الملاحظ أن تناول القضايا النحوية في أغلب المصنفات النحوية يُراعَى فيه الجانب التطبيقي، ذلك أن النحوي كان "يؤمن بأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، و أنه متطور بحكم تطور اللغة المستمر"⁽⁵⁾، وبذلك فالشاهد اللغوي هو أصدق دليل عند النحاة لقواعدهم النحوية المستنبطة من صميم اللغة العربية.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 198.

(2) ينظر: عباس المناصرة، أطلس النحو العربي. ط:4، الأردن: دار المأمون للنشر و التوزيع، 2010. ص 18.

(3) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين. ط:1، عمان : دار الإسرء، 2002، ص 27.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 28.

(5) المرجع نفسه، ص 57.

إن التبويب المضطرب الذي لا يراعي خصوصيات المنهج العلمي كفيل بإعاقة عملية التعلم⁽¹⁾، وقد أجمع النحاة على أن نشأة النحو العربي كانت تعليمية بامتياز⁽²⁾، وبدل أن ينمي الكفاءات النحوية للمتعليم، فإنه يهوي بها نحو الغموض والالتباس، ومن ثمة الإعراض عن الإلمام بها.

فالاضطراب المنهجي في التأليف النحوي أعظم خطراً و أعمق أثراً، لأنه يمتد إلى أسس التفكير و طرائقه و ضوابطه، و ما يترتب عليه فيما بعد من استنباط للقاعدة النحوية، و من ثمة القدرة على تحليلها، و صياغة ما يترتب عليها.

ولهذا دعا كثير من المتأخرين إلى ما يسمى "بتيسير النحو" ولا يتم هذا التيسير عندهم ما لم يتحقق أهم شرط، و هو حذف العديد من أبواب النحو و إعادة إدماج أبواب أخرى ضمن أطر مغايرة لما سنه المتقدمون من النحاة⁽³⁾.

(1) ينظر: علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي عرض و تحليل. ص 99.

(2) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي ف التراث العربي، ص .

(3) دعوات تيسير النحو، هي مجموعة من الصيحات التي تنادي بها طائفة من اللغويين المعاصرة، يتصدرهم شوقي ضيف و إبراهيم مصطفى، تمام حسان وغيره، و أغلب هؤلاء من الجمع القاهري للغة العربية.

الفصل الثاني:

أنماط التبويب النحوي ، وأثر الخلاف النحوي فيها

1- أوّل الأبواب النحوية وأهمّ اصطلاحاتها

2- أنماط التبويب النحوي

3 - أثر الخلاف النحوي على التبويب

1- أول الأبواب النحوية وأهم قضاياها

كل شيء -على وجه الإجمال- في هذه الحياة ينشأ في شكل أولي، بدائي، ثم يأخذ شيئاً فشيئاً في النضج والتطور، وبلوغ الشأو والكمال.

وليست علوم العربية وآدابها بدعا من هذا القانون الرباني، فقد اتسمت البدايات الأولى للنحو العربي بصفة البساطة واليسر، إذ كان النحو العربي مستوحى من كلام العرب في سليقتها، وتراكيبها التي جرى عليها لسانها، وقد خضع الدرس النحوي -بعدئذ- بمقتضى التحول الذي أخذ يطبع الحياة الإسلامية في جميع مجالاتها الاجتماعية والفكرية والسياسية إلى جانب الثراء اللغوي الذي تمتع بهما القرآن الكريم والشعر العربي، كونهما شكلا الرافد الأساسي لمادته الأولية، يُضاف إليهما ما تمتع به الدارسون العرب من استعدادات عقلية كبيرة، شكلت الأرضية الصلبة التي انطلقت منها الدراسات النحوية العربية، وارتسمت فيها معالمها النهائية⁽¹⁾.

أبو الأسود الدؤلي⁽²⁾ واضع أسس النحو العربي.

يكاد يكون هنالك إجماع بين الدارسين أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع القواعد الفعلية للنحو العربي⁽³⁾، فقد جاء في الإصابة فيما نقلته وضحة عبد الكريم الميعان: "أول من وضع العربية ونقط المصاحف أبو الأسود"⁽⁴⁾ وفي السياق ذاته ننقل شهادة لأحد الدارسين المحدثين "فتحي عبد الفتاح الدجيني" الذي عكف على دراسة جهود أبي الأسود لما ينيف عن خمس عشرة سنة، ليقدّم لنا مؤلفه الموسوم "أبو الأسود ونشأة النحو العربي" - يقول: «لن أبالغ إذ أقول أن النحو العربي اقترن باسم أبي الأسود الدؤلي، وأصبح اسمه يتردد على ألسنة الملايين

(1) ينظر: وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير. ط: 1، الكويت: مكتبة دار العروبة، 2007، ص 41.

(2) هو ظالم بن عمرو بن سفيان... بن عدي بن الدئل، لم يتعرض الدارسون للفترة الأولى من حياته، إذ لم يذكروا تاريخاً لمولده، ولا اسماً للمكان الذي ولد فيه، غير أن السيوطي أشار إلى أنه ولد في الجاهلية، هاجر أبو السود إلى البصرة في عهد عمر بن الخطاب واشتهر كعالم بارز في خلافة علي بن أبي طالب، فقد أضحي قاضيا على البصرة وارتسمت ملامح نبوغه وشاعريته في هذا العصر، حيث ينسب إليه وضع نقط الإعجام، ودراسة أولى أبواب النحو، توفي سنة 69 هـ، بالطاعون في البصرة.

(3) ينظر: أحمد فلاق عريوات، "النحو العربي والتعقيد الأولي المبسط في مسأله على أيام النحاة الأوائل، أعمال ندوة تيسير النحو، ص 88.

(4) ينظر: وضحة عبد الكريم، جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، ص 44.

من العلماء والمثقفين في أنحاء العالم [...] فهو الذي أسس النحو، وغرس بذوره الأولى في فجر الإسلام الحنيف»⁽¹⁾.

لعل هذا الاعتراف هو صورة بسيطة من صور الإعجاب التي كالتها القدماء من الدارسين والمحدثون- على حد سواء- لهذا العالم الجليل الذي يعزى له فضل وضع الأسس الأولى لهذا العلم.

وتطالعنا في هذا المقام روايات عديدة حول فضل أبي الأسود في تقعيده لأولى قضايا النحو، منها ما أورده السيوطي في "مزهرة" إذ قال: «إن أول من وضع علم النحو أبو الأسود الدؤلي، لما كثر اللحن في المنطق»⁽²⁾.

ومن تلك الروايات أيضاً: "كان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب، والغريب عناية، وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"⁽³⁾.

وقد جاء في أخرى أن أبا الأسود الدؤلي كان «أول من أصل العربية، ووضع قياسها، واختلف إليه الناس، يتعلمون منه العربية ففرع لهم ما كان أصلاً»⁽⁴⁾.

و قد تحدث أبو الأسود في بعض مسائل النحو العربي، كتجديده لبعض وظائف الكلمات في القرآن الكريم، وفي الكلام العربي عامة شعره ونثره، وانتبه⁽⁵⁾ إلى بعض المسائل

(1) فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ط:1، بيروت: دار القلم، 1974، ص 160. 161.

(2) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، المزهرة في علوم اللغة العربية وأنواعها، ضبطه وصححه، فؤاد علي منصور، ط:1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، ج2، ص 245.

(3) فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص 162.

(4) حسن خميس الملقح، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 28.

(5) ينظر: أحمد فلاح عريوات، النحو العربي والتقعيد الولي المبسط في مسائله على أيام النحاة الأوائل، ضمن أعمال ندوة تيسير النحو ص

الصوتية ثم وجه حديثه إلى إعراب يختلف إذ كانت الكلمة أسما أو فعلا، بحسب تموضعها في التركيب اللغوي⁽¹⁾.

وتترأى لنا- في هذا السياق - مجموعة من الروايات التي ذكرتها كتب اللغة والأدب⁽²⁾ عن أسباب وضع أبي الأسود الدؤلي للنحو العربي، وسنكتفي بذكر أشهر تلك الروايات لما لها من علاقة واضحة ببدايات التفكير النحوي العربي.

ومن هذه الروايات حكاية تروي مناقشة دارت بين أبي الأسود وبين ابنته حين قالت له يوما: ما أحسنَ السَّماءُ! فظن أبوها أنها تستفسر عن موطن الحسن، فأجابها: أي بنية: نجومها، ولكن ابنته أردفت جوابه بقولها أنها كانت تتعجب لا تسأل، فأدرك أبوها أنها قد وقعت في خطأ، فأرشدتها إلى الصواب قائلا: فقولي: ما أحسنَ السماء!⁽³⁾

ففي هذه الرواية ينبه أبو الأسود ابنته إلى خطأ وقعت فيه على مستوى العلامة الإعرابية للكلمة، حيث أنها غيرت المعنى الكلي للتركيب، ونقلته من التعجب إلى الاستفهام، ويمكننا أن نقول تعليقا على هذه الرواية بأن "العلامة الإعرابية" هي أولى القضايا النحوية التي عني بها النحاة .

وفي رواية أخرى لأبي السود الدؤلي مع ابنته -دائما- كانت تدور حول حرارة الجو في يوم شديد القیظ، إذ ابتدرته ابنته قائلة: "يا أبت ما أشد الحر؟ فأجابها: الحصباء بالرمضاء، فقالت له: يا أبت، إنما تعجبت من شدته، فأجابها الوالد مصححا، فقولي: ما أشد الحر!"⁽⁴⁾.

من الروايتين السابقتين نخلص إلى أن من أول أبواب النحو التعجب والاستفهام، إذ لاحظ أبو الأسود على ابنته خلطا ولحنا في كلامها، وقد دل على ذلك خطأها في أواخر

(1) ينظر: أحمد فلاق عريوات، "النحو العربي والتعقيد الولي المبسط في مسائله على أيام النحاة الأوائل"، ضمن أعمال ندوة تيسير النحو ص 88.

(2) تحدث كثير من كتب اللغة والأدب عن روايات نشأة النحو مع أبي الأسود الدؤلي، ومن هذه الكتب: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، مراتب النحويين للسريافي ص 12. المزهري السيوطي، ج 2، ص 345، الشعر والشعراء لابن قتيبة، ج 2، ص 729 وغيرها

(3) فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو السود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص 160.

(4) ينظر: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ط 1، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 68. 69.

الكلم، وهو ما اصطلاح النحاة عليه فيما بعد بالعلامة الإعرابية، وهناك رواية هامة تذكر أن الإمام علي بن أبي طالب -رضي الله عنه - سمع لحنا فقال لأبي الأسود الدؤلي «اجعل للناس حروفا، وأشار للرفع والنصب والجر، فلم يزل أبو الأسود ضنينا بما أخذه عن علي، حتى قال له زياد: قد فسدت ألسنة الناس، وذلك أنه سمع رجلا يقول: سقطت عصاتي، فوافقه أبو الأسود على ذلك»⁽¹⁾.

و تقابلنا في هذا المقام رواية أخرى تنسب فضل وضع النحو إلى الإمام علي، ذلك أنه أشار إلى أبي الأسود أن يقرأ "الصحيفة" أو ما اصطلاح عليه النحاة - فيما بعد - باسم التعليقة". «إذ دخل أبو الأسود يوما "على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فرآه مطرقا، فقال له: يا أمير المؤمنين، فيم تفكر؟، قال إني سمعت في بلدكم هذا لحنا، فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية، قال: إن فعلت هذا جمعتنا، وأبقيت فينا العربية، ثم أتاه أبو الأسود بعد أيام فألقى عليه صحيفة فيها "بسم الله الرحمن الرحيم، والكلام كله: اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن مسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا بفعل" وقال لأبي الأسود: تتبعه، وزد عليه ما وقع لك، قال أبو الأسود: "فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب: فذكرت منها: إن، وأن، وليت، ولعل، وكأن، ولم أذكر لكن، فقال له لما تركتها؟ فقال أبو الأسود: لم أحسبها منها، فقال أبو السود: بل هي منها فزدها فيها»⁽²⁾.

هذه الرواية - إن صحت - تشير إلى فضل الإمام علي في الانتباه إلى أصول ومسائل في النحو في غاية من الأهمية، كتقسيمه للكلم العربي إلى اسم وفعل وحرف، وحديثه عن مسألة هامة من مسائل النحو وهي "النصب"، وحروفه.

بالإضافة إلى إجماع من قبل الدارسين قدامى ومحدثين، على كون أبي الأسود الدؤلي هو أول من نقط المصحف الشريف، نقطا يمنع القارئ من اللحن خاصة في أواخر الكلم، وتطالعنا

(1) فتحي عبد الفتاح الدجي، أبو السود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص 167.

(2) المرجع نفسه، ص 169.

في هذا السياق الرواية المشهورة التي تذكر أن أبا الأسود الدؤلي مر -يوماً- برجل يقرأ قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ بِرِئْ مِنْ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"⁽¹⁾، بجر كلمة رسوله، فاستعظم ذلك أبو الأسود، فقال عز وجهه الله أن يبرأ من رسوله، ثم رجع من فوره إلى زياد، فقال له قد أجبتك إلى ما قد سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن".

ولم يهنأ بال أبي الأسود حتى بلغ مرامه الهادف إلى حماية القرآن من اللحن فأرسل إلى زياد طالبا منه أن «يبيعث إليه ثلاثين رجلا، فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار رجلا من عبد قيس، فقال: خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فأجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فأجعل النقطة أسفل الحرف، وإذا أتبت شيئا من الحركات غنة، فأنقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك»⁽²⁾.

إن هذه الرواية تحلي لنا فضل هذا العالم، ليس فقط في وضعه لأسس النحو الأولى بل وحبه لكتاب الله عز وجل، إلى جانب كونه قد أدخل ما نسميه اليوم بالمسابقات الانتقائية، التي ينتقى من خلالها أكفأ الرجال للمناصب التي يكونون أهلا لها، حينما اختار أبو الأسود من الثلاثين رجلا- الذين بعثهم إليه زياد- عشرة، ثم ما زال يختبر هؤلاء العشرة حتى انتقى أكفأهم، وأغزرهم معرفة وأكثرهم إلماما باللغة وتصاريفها⁽³⁾.

هذه مجموعة من الروايات التي ارتبطت بنشأة النحو، ووضع أبي الأسود لأولى أبوابه ومصطلحاته، وسنحاول من خلال ما سيأتي الوقوف عند أهم المسائل النحوية التي أتى عليها أبو الأسود.

(1) التوبة: 03.

(2) التواتي بن التواتي، المدارس النحوية ، الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع، 2008، ص 09.

(3) ينظر: وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعلم والتفسير ، ص 46.

أولاً: علامات الإعراب

الفتح: ونلمس هذا في قوله: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فأنقط نقطة فوقه...»، وفي رواية أخرى، وهي التي سقناها سابقاً - فأنقط واحدة فوق الحرف»⁽¹⁾.

الضم: فقد قال لكتابه «إن ضمنت فمي، فأنقط نقطة بين يدي الحرف»، وبلفظ آخر "و إذا ضممتها، فأجعل النقطة على جانب الحرف"⁽²⁾.

الكسر: وقد قال له «وإن كسرت، فاجعل نقطة تحت الحرف»، وهي تروى كذلك بهذا اللفظ «فإذا كسرتها فاجعل النقطة أسفل الحرف»⁽³⁾.

الغنة: ويقصد بها التنوين، قال: «فإذا أتبع شيئاً من ذلك غنة، فاجعل مكان النقطة نقطتين»⁽⁴⁾.

وعن دور هذا النقط وأهميته القصوى يقول الأستاذ شوقي ضيف: «كان ذلك عملاً خطيراً حقاً، فقد أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه»⁽⁵⁾.

ويبدو من خلال قراءتنا لعبارات أبي الأسود "فتحت فمي" و"ضممتها" و"كسرتها" أنها الأصل الأول لمصطلح الفتحة والضممة والكسرة، وهي بذلك أولى أبواب النحو، أو هي علاماته الأولى التي انطلق منها النحاة فيما بعد.

ثانياً: التقسيم الثلاثي للكلم العربي

وقد أوردنا سابقاً رواية⁽⁶⁾ "تذكر أن الإمام علياً قد أحزنه ما رآه من استئثار اللحن في ألسنة العرب، فألقى بين يدي أبي الأسود الدؤلي صحيفة ذكر فيها «و الكلام كله اسم

(1) وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، ص 46.

(2) التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، ص 09.

(3) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 17.

(4) التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، ص 09.

(5) وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، ص 46.

(6) وقد أتينا على نص هذه الرواية كاملاً، حينما ذكرنا روايات ارتبطت بنشأة النحو العربي.

وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن مسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا بفعل»⁽¹⁾.

إن هذا الصنيع من قبل الإمام علي - إن صح - باعتبار أن غلاة الشيعة ينسبون كثيراً من الأمور إلى الإمام - رضي الله عنه - وهو منها براء، يعتبر صنيعة هاما ليس فقط للنحو العربي باعتباره عاصما من اللحن، وحاميا للقرآن الكريم، بل لأنه غرس البذور الأولى للكثير من علوم العرب منها: علم الصوتيات العربي، علم الصرف.

2- أنماط التبويب:

تجمع الروايات المختلفة التي تحدثت عن دواعي نشأة النحو العربي، تذكر بأنه وُضع لغرض تعليمي⁽²⁾، بهدف حماية اللسان العربي مما أضحى يتهده به فعل اختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم، فوضع النحو العربي ليكون مرجعا يقي أبناء هذه اللغة مما قد يخرج بألسنتهم عن سليقتها التي ورثوها من أجدادهم منذ عصور متقدمة في الجاهلية.

وقد توالى الجهود العلمية بعد وفاة أبي الأسود، بدءاً بجهود تلامذته عنبسة الفيل وسعد الراية وميمون الأقرن وكذا يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم الليثي وعبد الرحمن بن هرمز⁽³⁾ ومرورا بأجيال من تلامذة التلامذة أمثال أبي عمرو بن العلاء وأبي إسحاق الحضرمي، وصولاً إلى يونس بن حبيب وسيبويه والخليل بن أحمد وأبي جعفر الرؤاسي ، إلى عصور متأخرة من النحاة كابن مالك وابن آجروم، وغيرهم⁽⁴⁾.

هذه الجهود على اختلاف مناهج التأليف فيها، وتعدد مستويات معالجة المواد النحوية فيها، لم تخرج عن أنماط خمسة، وهي ما سنحاول التعرض له في هذا المبحث

(1) فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو السود الدولي ونشأة النحو العربي، ص 169.

(2) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 19.

(3) ينظر: فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو الأسود الدولي ونشأة النحو العربي، ص 183.

(4) ينظر: المرجع نفسه.

النمط الأول

نمط رائد عالج فيه أصحابه النحو في إطار التراكيب بوجه عام، دون الانتظام في نسق معين واضح القسمات:

وهذا النمط يعالج المواد النحوية أو التراكيب عن طريق جمعها، وبيان أحكامها مستشهدا بما استعملته العرب في شعرها ونثرها، وقبل ذلك من المصدر الأرقى للتقعيد النحوي كلام الله تعالى، وقد اختلطت في هذا النمط من التبويب معالجة المواد النحوية بمباحث الصرف والأصوات، ولم تنفصل قضايا النحو بأبواب منفردة كما سنرى في الأنماط الأخرى من التبويب⁽¹⁾.

و يمثل لهذا النوع من التبويب بثلة من المصنفات النحوية الأولى الرائدة أمثال: كتاب سيبويه، وهو أول كتاب نحوي ارتسمت فيه الصورة المنهجية الكاملة للنحو العربي، فقد كان النحو قبل سيبويه «غاية مجهولة وسرا مغلقا حتى جاء سيبويه فاستجلى معانيه، ووضح مرامييه»⁽²⁾، بما تأتي له من فهم وعلم. ولم يُصَبِّ كتاب في اللغة ما أصاب كتاب سيبويه ، فقد أكب عليه الدارسون منذ عصره⁽³⁾ وإلى هذا اليوم يتدارسون وينهلون من معينه⁽⁴⁾.

و لعل هذا التقريظ لكتاب سيبويه مرده إلى أن النحو قبل سيبويه لم تكن له صورة العلم ذي الأبواب والفصول والقواعد العامة، وإنما كانت مسائله متفرقة، لا تجمعها قاعدة، ولا يضمها باب، بل كانت ممتزجة بغيرها من مسائل اللغة والأدب، وتفسير القرآن، وأشعار العرب وأيامها، فاستطاع سيبويه أن يجمع القواعد ويرتبها بابا بابا، جامعاً لها ما توفر لديه من مسائل نحوية يجمع بينها وبين الأخرى خيط منهجي، أو قاعدة نحوية أو حكم مشترك⁽⁵⁾.

(1) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 19.

(2) عبد القادر حسن، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص 67. 68.

(3) يذكر أن الأخفش هو أول من عرض إلى كتاب سيبويه شرحاً وتعليقاً في مجالسه المشهورة.

(4) ينظر: محمد حسن آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن 3هـ، بيروت، منشورات مكتبة الحياة، 1980، ص 386.

(5) ينظر: عبد القادر حسن، النحاة في البحث البلاغي، ص 68.

فالكتاب مجهود علمي ضخم يدل على دقة سيبويه في الإلمام بالقواعد النحوية، وهو صورة لجهوده، وجهود الطبقات التي سبقته⁽¹⁾، وقد قام سيبويه بجمعها على النحو الذي ارتآه⁽²⁾.

والكتاب يقدم مادة ضخمة في علم النحو، حتى لم يتح للمتأخرين فرصة الزيادة أو الإضافة إليه، وما المقولة التي ذكرها المازني: "من أراد أن يصنع كتابا بعد سيبويه، فليستح، إلا دليل على ذلك"⁽³⁾.

و قد بدأ سيبويه بتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، ويعتبر هذا الصنيع من لدن سيبويه سنة سنجد النحاة فيما بعد يلتزمون بها لتكون مدخلا للمسائل النحوية التي يعرضون لها.

ثم عرج على أواخر الكلمات وما يعتريها من تغيرات إعرابية، فتبين علامات البناء، وعلامات الإعراب في المفرد والمثنى والجمع، والفعل المضارع والممنوع من الصرف، ثم بين أن الكلام يتكون من مسند ومسند إليه، ثم تناول ما يعرض للكلمة في ثانيا التركيب من حذف واستغناء، وما يتحمله الشعر للضرورة والاضطرار⁽⁴⁾.

و قد كان هذا العلمُ محيطا بوجوه التراكيب العربية، وتجلت ملامح ذلك في كل صفحة من صفحات كتابه، أو ليس هو من فرع الكلام من حيث الاستقامة والاستحالة فقال: "فمنه مستقيم حسن كقولك: وأتيتك أمس، ومحال كقولك: أتيتك غدا، ومستقيم كذب مثل: حملت الجهل وشربت ماء البحر، ومستقيم قبيح، ومثله: قد زيدا رأيت، ومحال كذب ومثله سوف أشرب ماء البحر أمس"⁽⁵⁾.

(1) وهنا نشير إلى جهود الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه، وكذا أساتذته خاصة أبو إسحاق.

(2) ينظر: عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو والصرف، ص 185.

(3) ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى نهاية القرن 13، ص 124.

(4) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 20.

(5) سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، ج1، ص 25. 26.

ثم تناول التراكيب بادئاً بالجملة الفعلية على النحو التالي⁽¹⁾:

1. جمل تتكون من فعل وفاعل.
2. جمل تتكون من فعل وفاعل ومفعول به.
3. جمل تتكون من فعل وفاعل ومفعول مطلق.
4. جمل تتكون من فعل وفاعل وظرف مكان أو زمان.
5. جمل تتكون من فعل وفاعل ومفعولين، يمكن الاستغناء عن ثانيهما.
6. جمل تتكون من فعل وفاعل ومفعولين لا يمكن الاكتفاء بأحدهما.
7. جمل تتكون من فعل وفاعل وثلاثة مفاعيل لا يمكن الاستغناء عن أحدها⁽²⁾.
8. جمل تتكون من فعل مبني للمجهول ونائب فاعل ومفعول به لا يستغنى عنه.
9. جمل تتكون من فعل مبني للمجهول ونائب فاعل ومفعولين لا يستغنى عنهما.
10. جمل تتكون من فعل وفاعل ومفعول به وحال.
11. جمل تتكون من فعل واسمين لا يُستغنى عن أحدهما، ويريد كان وأخواتها وأسمائها وأخبارها.

إن المتأمل لهذا التقسيم الدقيق للعناصر والمكونات التي تطرأ على الجملة الفعلية يدرك تفرد هذه العقلية الفذة التي أنتجتة والتي رسخته في نحونا العربي إلى يومنا هذا.

والملاحظ على الكتاب أن النحو عند سيبويه — وأستاذه من قبله — يقوم على نظرية العامل، فالعامل هو من يحدد إعراب الكلمات وعلاماتها: من رفع ونصب وجر وحزم، وقد استهل سيبويه عرضه بالفعل؛ من حيث تعديده ولزومه، وتلاه بذكر كل ما يعمل عمله من أسماء الفاعل والمصادر والصفة المشتبهة واسم التفضيل⁽³⁾.

(1) محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 21.

(2) المرجع نفسه، ص 21.

(3) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو العربي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، ط2، القاهرة، دار المعارف، ص 09.

و يبدو أن فكرة العامل كانت مسيطرة على ذهنه فتناول باب الاشتغال ليعين أن الفعل إذا انشغل بالعمل فيما بعده، لا يعمل فيما قبله، ثم عرج على أفعال القلوب.

و قد فتح سيبويه الباب على مصراعيه للتأويل والتقدير للعلل والأقيسة فيما يرويه عن أستاذه الخليل، فتحدث عن حذف الفعل وبقاء عمله، وتناول أسلوب التحذير والإغراء، وما ينصب من المصادر وغيرها بحذف الفعل⁽¹⁾.

ثم تناول الجملة الاسمية، فعقد باباً للمبتدأ والخبر، وأنواع الخبر، ومواضع كل من المبتدأ والخبر في التركيب، ثم تناول الحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر⁽²⁾. وقد قسم سيبويه كتابه هذا- إلى قسمين اثنين، خصص الأول منه لدراسة النحو وقضاياها⁽³⁾، بينما أفرد القسم الثاني منه بدراسة الصرف وأوزانه واشتقاقاته. والمتأمل لقضايا الصرف في الكتاب يراها تنوع بين الإدغام والإقلاب وأوزان الكلمات⁽⁴⁾.

أما عن هيكلية أبواب الكتاب، فقد سبق ذكره في الفصل الأول من بحثنا هذا، وبهذا فإننا سنتطرق إلى أهم المآخذ التي ذكرها الدارسون على منهج سيبويه في تبويبه للكتاب. فرغم ذلك الاستحسان الذي لاقاه كتابه من قبل المشتغلين بالنحو قديمهم وحديثهم، إلا أن الكمال لا ينبغي إلا لله عز وجل، فقد سجل هؤلاء جملة من النقائص التي اكتنفت آلية عرض هذا العمل، لعل من أبرزها:

غموض بعض تراكيبه :

سجل بعض الدارسين القدامى⁽⁵⁾ وكذا المحدثون⁽⁶⁾ غموض بعض الألفاظ والعبارات في كتابه هذا، ويستشهد هؤلاء ببعض التراكيب الواردة في الكتاب، كقوله في باب المفعول الذي

(1) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 21.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 22.

(3) ينظر: عبد الكريم بن محمد، تعليمية النحو في مرحلة التعليم الثانوي العام، السنة الأولى، أنموذجا (دراسة تحليلية تقييمية)، ص 14.

(4) المرجع نفسه، ص 14.

(5) أمثال: الكسائي وثعلب والفراء، واغلب هؤلاء كانوا كوفي المذهب.

(6) أمثال: النجدي ناصف، شوقي ضيف، تمام حسان، وغيرهم.

يتعداه فعله إلى مفعول، «و اعلم أن المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول، يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب زيدُ الضرب الشديد»⁽¹⁾.

ففي هذه العبارة يتجلى لنا غموض مقصد سيبويه من خلال صياغته لهذه الجملة التي استغلقت على أفهامنا.

أبواب قلقه:

يتجلى ذلك في إirاده لبعض المسائل النحوية في قسم الصرف منها مثلاً "باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم"⁽²⁾، و"باب ما يذهب فيه التنوين من الأسماء، لغير إضافة، ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف"⁽³⁾. و"باب ما يحرك فيه التنوين في الأسماء الغالبة"⁽⁴⁾.

و لعل ذلك راجع إلى أن من تصدروا لتنظيم الكتاب في العصور الأولى من بدايات التصنيف النحوي اختلفت معاييرهم فيما يمكن اعتباره نحواً، وفيما يمكن إدراجه ضمن الصرف⁽⁵⁾.

الإفراط في التأويل والتقدير:

فتح سيبويه مجالاً واسعاً للتأويل والتقدير النحوي خلال معالجته لتراكيب العربية وصيغها، ولعل هذا راجع إلى أن النحو البصري نحو يعمل العقل في الشاهد اللغوي، وهو نحو قياسي، وقد سماه بعض المحدثين بنحو العامل إذ إنه يركز حسبهم على العوامل والمعمولات. ولا يلزم نفسه بنص كلام العرب إذا خالف القاعدة المستنبطة من كلامهم، فلا ينقاس عليه

(1) سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، سيبويه، الكتاب، ج1، ص 19.

(2) المصدر السابق ج3، ص 502.

(3) المصدر نفسه، ج3، ص 504.

(4) المصدر نفسه، ج3، ص 507.

(5) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 25.

الحكم النحوي وهو ما أدى إلى ثورة ابن مضاء القرطبي، رادا على النحاة كثرة تأويلاتهم وتقديراتهم العقلية.

يسوق لنا شوقي ضيف رواية في هذا المقام ، فيقول "يروى أن بعض معاصري الخليل سأله: أعن العرب أخذت ما تذكره من العلل، أم اخترعته من نفسك؟ فأجابه: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يذكر ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة، فإن أصبت العلل، فهو الذي التمس، وإن لم تكن هنالك علة له أخرى فمثلي مثل رجل حكيم ، دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق والبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على كل شيء منها قال: إنما فعل هذا لعل كذا، وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعللة التي ذكرها هذا "الرجل" الذي دخل الدار، وجائز أن تكون فعله لغير تلك العلة، فإن تسنح لغيري علة لما اعتلته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها"⁽¹⁾.

وبذلك فسبويه، وأستاذه الخليل من قبله قد أصلا أبواب النحو في وضعهما للكتاب على مبدأ القياس، كمبدأ محوري تُقَعَدُ - بالرجوع إليه - مسائل النحو وقضاياها وهو نهج سار عليه من تبعهما من النحاة حتى العصور المتأخرة.

ولما كنا قد سقنا سابقا- في الفصل الأول من بحثنا هذا- أبواب كتاب سيبويه وكيفية تنظيمه، فإننا سنأخذ في هذا الجزء أنموذجا من كتابه، لنلتمس كيفية معالجته لباب من أبواب النحو، ومنهجه في مدارس بعض مواد، معتمدين في ذلك على شرح الأستاذ عبده الراجحي في تفسير المقصود ببعض ألفاظه

هذا باب النداء⁽²⁾:

(1) شوقي ضيف، النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص 10.

(2) عبده الراجحي، دروس في كتب النحو، بيروت، دار النهضة العربية، 1975، ص 15. 16. 17.

«أعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب» (المعروف أن المنادى ينصب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، أو نكرة مقصودة، وقد اكتفى سيبويه بذكر المضاف) ولعلك تلاحظ هنا أنه يقول : "اسم مضاف فهو "نصب" والمفرد رفع" فهو يستعمل المصدر بدل استعمال اسم المفعول (منصوب ومرفوع) "على إضمار الفعل المتروك إظهاره" (يرى سيبويه والبصريون من بعده أن جملة النداء جملة فعلية وأن العامل في المنادى النصب هو فعل محذوف تقديره أنادي أو أدعو، فكأن جملة "يا عبد الله" أصلها: أنادي أو أدعو عبد الله، ولذلك يدرج بعض النحاة المنادى تحت المفعول به، كما فعل ابن هشام الأنصاري في شذور الذهب، وهو ما رد عليه بعض النحاة قائلين بأن هذا التصور يتنافى وواقع اللغة، فهذا الفعل المزعوم لا يظهر مطلقاً، وإن ظهر انتفى بذلك كون الجملة ندائية مطلقاً).

"والمفرد رفع" والمقصود بالمفرد هنا ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف والمعروف أن المنادي المبني هو العلم المفرد والنكرة المقصودة، وهو يبنى على ما يرفع به، وعبارة سيبويه هنا لا تفرق بين الإعراب والبناء لأنه قال: "والمفرد رفع" فكلمة رفع هذه قد تؤدي إلى شيء من اللبس، غير أن الذي يزيله هو قوله بعد ذلك "و هو في موضع اسم منصوب"، وهو تعبيرنا نفسه حين نقول: "إن المنادي مبني في محل نصب".

"وهو في موضع اسم منصوب، وزعم الخليل -رحمه الله- أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله، ويا أحناء، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام" (تعبيره هذا: حين طال الكلام، تعليل لإعراب النكرة الموصوفة في مثال: يا رجلاً صالحاً، وذلك لأن الصفة جزء متمم للموصوف ، وهذه الصفة تخرج النكرة من قسم النكرة المقصودة إلى قسم الشبيه بالمضاف، ويفسر أيضاً سبب بناء المفرد باعتباره كلمة لم يتصل بها شيء آخر، أما المضاف والشبيه بالمضاف فهو كلمة انضم إليها ما يتم معناها حتى إن المنادي قد طال بهذه الإضافة.

كما نصبوا: هو قبلك وهو بعدك، ورفعوا المفرد (قوله "رفعوا" لا يميز أيضاً بين الإعراب والبناء، لكننا نفهم البناء هنا من تشبيه "المفرد" المنادي بكلمتي: "قبل وبعد" وكأنه

يريد أن يقول عن هاتين الكلمتين تبيين على الضم لانقطاعهما عن الإضافة، فكذلك المفرد غير المضاف في النداء على الضم".

«كما رفعوا قبل وبعد، وموضعهما واحد، وذلك قولك يا زيد ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل، قلت: رأيت قولهم: يا زيد الطويل، علام نصبوا الطويل؟» (المعروف أن سبويه اعتمد في تصنيفه للكتاب على ما تعلمه من أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي)

"قال نصب لأنه صفة لمنصوب" (جملة يا زيد الطويل صفة لمنادي مبني، وهذه الصفة يجوز فيها الوجهان: الرفع والنصب، أما النصب فلأنها صفة لاسم مبني في محل نصب، أي أنها تابعة لموصوفها على المحل، ويمكن تعليل النصب أيضا بإعرابها "مفعولا به" لفعل محذوف تقديره "يا زيد أعني "الطويل"»⁽¹⁾

يتضح لنا جليا من خلال الأنموذج المعروض من كتاب سيبويه كيفية معالجته لقضية من قضايا النحو وهي النداء، وكيفية عرضه لها وتعليله لما ذهب إليه.

النمط الثاني: نمط يُراعي فيه التبويب بالنظر إلى المعمولات

و منطلق هذا النوع من التبويب هو المعمولات، ونعني بذلك أن التبويب والتقسيم الداخلي لمواد الباب وقضاياها، قائم على أوجه الإعراب فيعرض المؤلف للمرفوعات والمنصوبات فالحجوروات، وكأن مؤلفي هذا النوع يحاولون الربط بين المسائل النحوية ليتسنى للمتعلمين جمعها، فيتيسر لهم سبل تلقي النحو وتعلمه⁽²⁾، ونمثل لهذا النوع من التبويب بخمسة مؤلفات هامة، وهي:

- ✓ كتاب اللمع لابن جني.
- ✓ المقدمة في النحو لعلي بن فضال المجاشعي.
- ✓ تسهيل المقاصد وتكميل الفوائد لابن مالك.

(1) عبده الراجحي، دروس في كتب النحو، بيروت، دار النهضة العربية، 1975، ص 15. 16. 17.

(2) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 27.

✓ شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري.

✓ همع الهوامع للسيوطي.

و سنقتصر في بحثنا هذا على مؤلف واحد من بين الخمسة المذكورة آنفاً، لنعرض فيه إلى منهج التبويب الذي سار عليه الكتاب.

و سنحاول الوقوف على هذا المنهج في كتاب "شرح شذور الذهب" لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة 761هـ.

هذا الكتاب مكون من متن وشرح له، وقد وضعهما معا ابن هشام الأنصاري فبعدهما أتم تأليف المتن، أقبل على شرحه، ويبدو أنه تنبه إلى أن المتن مناسب لمستوى معين من المتعلمين، بينما الشرح وجهه لمستوى آخر منهم، فبدأ المتن بقوله "قلت" والشرح بقوله "أقول".

و كعادة النحاة، بدأ ابن هشام مؤلفه هذا بمدخل تناول فيه معنى الكلمة، وأقسامها والكلام؛ فقسمه إلى خبر وطلب وإنشاء، ثم عقد أربعة عشر باباً وهي⁽¹⁾:

1. باب⁽²⁾ تناول فيه الإعراب وتعريفه وأنواعه، وعلاماته الأصلية، وغير الأصلية، والإعراب المقدر في الأسماء والأفعال.

2. باب تناول فيه البناء، تعريفه وقد قسم ابن هشام المبنيات إلى مختصة وغير مختصة، فالمبنيات المختصة منها ما ينبنى على السكون، ومنها ما يلزم البناء على السكون أو نائبه، وما يلزم البناء على الفتح، وما يلزم البناء على الكسر، وما يلزم البناء على الضم، وما يلزم البناء على الضم أو نائبه، أما المبنيات غير المختصة، فهي الحروف، وأسماء الأفعال والمضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الشرط، والاستفهام وبعض الظروف.

3. باب تناول فيه النكرة، والمعرفة، وأنواع المعارف.

(1) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 27.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 36.

4. باب تناول فيه المرفوعات وهي عشرة، المبتدأ والخبر، الفاعل، نائب الفاعل، اسم كان وأخواتها، خبر إن وأخواتها، اسم أفعال المقاربة، اسم ما حمل على ليس، خبر لا النافية للجنس.

5. باب تناول فيه المنصوبات وهي خمسة عشر: المفعول به، ويدخل فيه المنادي والاختصاص، والإغراء، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمشبّه بالمفعول به، الحال، التمييز، المستثنى، خبر كان وأخواتها، خبر كاد وأخواتها، اسم إن، اسم لا النافية للجنس، المضارع التالي ناصباً.

6. باب تناول فيه المجرورات وهي ثلاث: الجر بالحرف، الجر بالإضافة، والجر بالمجاورة.

7. باب تناول فيه المجزومات.

8. باب فيه بيان عمل الأفعال.

9. باب فيه بيان لما يعمل من الأسماء عمل الأفعال وهي عشرة، المصدر، اسم الفاعل، أمثلة المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم الفعل، الظرف، الجار والمجرور، اسم المصدر اسم التفضيل.

10. باب التنازع في العمل.

11. باب الاشتغال.

12. باب التوابع، وتابع المنادي.

13. باب موانع الصرف.

14. باب العدد⁽¹⁾.

و ابن هشام في كتابه هذا يتميز عن طرق النحاة الأولين في عرض قضايا النحو ومناقشتها ، فقد أحكم الربط بين أبواب الكتاب، ونسق مداخلها فيين على سبيل المثال لماذا يبدأ بالمرفوعات، ويثني بالمنصوبات، ويختم بالمجرورات، ولماذا قدم الحديث عن الفاعل على

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 36.

الحديث عن المبتدأ، ولما قدم الحديث عن المفعول عن الحديث عن المفعول المطلق، ولماذا تحدث عن العوامل من الأفعال والأسماء، ليليه حديث عن التنازع، وهكذا⁽¹⁾.

و هو في شذور ذهبه يكثر من إيراد الشواهد المختلفة في شرحه لقضايا ومسائل النحو، فنجد عنده شواهد قرآنية بقراءات مختلفة، إلى جانب الشعر إلى جانب إكثاره من الأمثلة، وكأنه يرى في ذلك وضوحاً أكثر للقاعدة، وتثبيتاً أحسن لها في ذهن المتعلم.

النمط الثالث: تبويب يُراعى العوامل

يركز هذا النوع من التبويب على عرض العوامل التي ترفع وتنصب وتجر وتجزم فكانت الرؤية العامة لمثل هذا النوع من المصنفات أن أبرز ظاهرة في النحو هي "الإعراب" فيركز فيه على عوامل الرفع والنصب والجر والجزم، فكان المدخل للنحو هو معرفة تلك العوامل التي تحدث التغيرات الطارئة على الكلمة . ونمثل لهذا النمط من التبويب بكتب أربعة، وهي:

1. مقدمة في النحو لخلف الأحمر.

2. التفاحة في النحو لجعفر النحاس.

3. العوامل المائة للجر جاني.

4. الفصول الخمسون لابن معطي⁽²⁾.

و سنحاول من خلال ما سيأتي الوقوف على ما ذكره الدارسون عن منهج تبويب أحد هذه المصنفات وهو كتاب مقدمة في النحو، لخلف الأحمر المتوفي سنة 180هـ، وذلك لتعذر حصولنا عليه .

يبدأ المؤلف مصنفه هذا ببيان أن العربية: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ثم عقد أربعة وثلاثين باباً: بدأها بذكر الحروف التي ترفع كل اسم بعدها وهي إنما، وكأنما، وهل، بل، أين حيث، متى، حتى، إن، لكن، ولو، حبذا، بئس، كم، بكم، لمن، ذاك، أولئك، نحن، ثم انتقل للحروف التي تنصب كل شيء تلاها وهي: رأيت، ظنت حسبت، وجدت، أبصرت، سمعت،

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 37.

(2) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي ، ص 40.

لقيت، كلمت، أكلت، شربت، أخذت، أعطيت، ضربت، ركبت، لبثت، علمت، وكل ما اشتق منها.

ثم عرض بابا للحروف التي تخفض ما بعدها من أسماء، فجعل منها: حروف الجر والظروف الملازمة للإضافة مثل: كل، بعض، ذو، اسم التفضيل، ثم عقد بابا لحروف الجزم وهي: لم، ولما، وألم، وأقلما، والأمر والنهي مجزومان أبدا ثم عقد بابا لوجوه الرفع وذكر أنهما ستة: الفاعل يُسم فاعله، الابتداء وخبره، اسم كان، خبر إن.

ثم عقد بابا لوجوه النصب، وذكر أنهما اثنا عشر وجها، وهي: المفعول الأول، والمفعول الثاني، والنداء المضاف، والنداء المنسوب، وخبر المعرفة، والتعجب والمدح، والذم، والخفض، إما بحرف الجر وإما بالإضافة⁽¹⁾.

ثم عقد بابا تناول فيه ما يلي: إن وأخواتها، كان وأخواتها، حروف الإشارة، الحروف التي تقتضي فاعلا، والحروف التي تقتضي مفعولا، والحروف التي تنصب الأفعال، الندبة الاستثناء، التحقيق، التحذير، الإغراء منذ ومذ، حروف النسق، مالا ينصرف، المذكر والمؤنث، و"رب"، وكم.

وقد حاول المؤلف إتباع منهج العوامل في مصنفه، فانطلق من العوامل التي ترفع أو تنصب أو تجزم ما بعدها، ثم عرج على وجوه الجر أو الجزم. يذكر أن المؤلف يستعمل لفظ الحروف بمعنى الكلمة سواء أكانت اسما أو فعلا⁽²⁾.

النمط الرابع: نمط يراعي أقسام الكلم

وجد بعض النحويين منطلقا جديدا لتوبيب مسائل النحو وقضاياها، وهذا النمط الجديد يقسم المواد النحوية بالنظر إلى التقسيم الثلاثي للكلم العربي؛ فيعرض المؤلف لكل المسائل المتعلقة بالاسم، ثم يعرج على الفعل، لينتهي إلى الحرف وقد نهج هذا النهج كل من الزمخشري

(1) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي، في التراث العربي، ص 41.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 42.

في كتابه المفصل، وابن الحاجب في مؤلفه الكافية، ومحمد بن عثمان البلخي في كتابه الوافي في النحو.

وسنمثل لهذا النمط من التبويب بكتاب الكافية لابن الحاجب المتوفى سنة 646هـ لكوننا قد عرضنا آنفاً لمنهج الزمخشري في التبويب.

كان هدف ابن الحاجب من خلال وضعه لهذا المؤلف أن يصنع مصنفاً في النحو يغني الناشئة والمتعلمين عن الكتب النحوية المعقدة التي تحتاج إلى خلفية معرفية عميقة في النحو فسمى كتابه الكافية، وكأنه يريد القول: " كتابي هذا يكفيكم مسألتكم". وكعادة النحاة في مصنفاتهم بدأ ابن الحاجب كتابه هذا بالحديث عن الكلمة تعريفاً، وتعدد أقسام الكلم، فبدأ بتعريف الاسم وذكر ما يتصل به من إعراب: رفعاً، ونصباً، وجراً، ومن بناء، وتعريف وتنكير وتذكير وتأنيث، وإفراد، وتثنية، وجمع وغيره .

ثم خص الفعل؛ فعرفه، وذكر جميع ما يلحق به فخصص له فصلاً تناول فيه أصنافه وخواصه، ليختتم مصنفه هذا بالحديث عن الحرف، فذكر حدّه، وعدد خواصه، وأحواله⁽¹⁾.

أنماط أخرى

و المقصود بهذا العنوان أن بعض النحاة قد خرجوا عن هذه الأنماط الأربعة الأولى، إذ لا نجد لهم منهاجاً واضحاً في عرض الأبواب النحوية، وتناول مسائلها، وإنما عالجها كل على طريقته، دون أن يحافظوا على مسلك واحد بين، ومن هؤلاء نذكر الزبيدي في كتابه الواضح في علم العربية، وابن عصفور في مؤلفه المقرب، وابن هشام في مؤلفيه: مغنى اللبيب والإعراب عن قواعد الإعراب".

و سنحاول أن نقف عند واحد من هذه المؤلفات، وهو كتاب الواضح في علم العربية لمحمد بن الحسين الزبيدي المتوفى سنة 379هـ⁽²⁾.

(1) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي، في التراث العربي، ص 62.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 63 .

فقد بدأ الزبيدي مؤلفه هذا بتعريف الكلمة، وبيان أنواعها، والحديث عن الإعراب ومواضعه في الكلمة، وإعراب ما يعرف بالأسماء الخمسة، وإعراب المثنى وجمع المذكر السالم... الخ.

ثم تناول الأفعال معرّفاً إياها، مبيّناً أقسامها زمنياً، وأقسامها من حيث التعدي وال لزوم، ليعرج على الخفض، مبيّناً أن المخفوض إما أن يكون مخفوضاً بحرف أو بظرف أو باسم. وتناول بعض التوابع، فبدأ بالصفة ثم العطف، ثم تناول المبتدأ وخبره، وتحدث عن الجملة الاسمية، وعن النواسخ التي تدخل عليها ليعرج على الأفعال المعرفة وغير المعرفة فالمنصوبات كالظروف والنداء.

ثم تناول بعض الأبواب المتفرقة التي لا يربط بينها رابط في ترتيبها، كالتعجب والجمع والبدل، والاستثناء، والنفي بما وبلا، وبعض أوزان الفعل، وأسماء الأفعال والصفة المشبهة⁽¹⁾. وقد حرص الزبيدي على أن يكون مؤلفه هذا بعيداً عن خلافات النحويين ذلك أنه يرى أن الأجدى للمتعلّم أن يعرف الأصول أولاً، وهو بهذا يوجه مؤلفه هذا لطبقة محدّدة من المتعلّمين، وهي طبقة المبتدئين كقوله: "الاسم ومنه قولك رجل و فرسٌ و حمار، وعمر و... و ما أشبه ذلك، والفعل قولك: خرج، وانطلق، وضرب، يخرج، واسمع، وما أشبه ذلك". حرص الزبيدي على سوق أمثلة سهلة في ترتيبها، ومعجم مفرداتها وابتعد عن الشواهد التي تغص بها كتب النحو، فلم يورد بيتاً ولا شطر بيت. أسلوب تعليمي من خلال مشاركة القارئ بما يشبه الحوار، فكثيراً ما نجد عنده عبارات من قبيل: "فإن قلت...؟ فقل...".⁽²⁾

(1) ينظر: المرجع نفسه ، ص 65.

(2) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي، في التراث العربي، ص 66.

3- الخلاف النحوي وأثره على التبويب

اتسمت الدراسات النحوية الأولى، التي فتح بابها أبو الأسود الدؤلي وتبعه في ذلك تلامذته، ووصولاً إلى عهد الخليل ومن بعده تلميذه "سيبويه" اتسمت بالبساطة والتركيز على فهم اللغة ووجوه تراكيبيها، جاعلة من ذلك الغاية الأسمى.

فخلف بعد الرعيل الأول من النحاة خلف "وقفوا من النحو موقف المتكلمين والمناطق في الفلسفة"⁽¹⁾. فجعلوا من النحو فلسفة ومنطقاً، فانتقل النحو من كونه مجهوداً دراسياً لغوياً إلى كونه موطناً للخلاف والتأويل.

وقد توسع المتأخرون من النحاة في المبالغة في تصوير أوجه هذا الخلاف وعرضها على المتعلمين، حتى صار بعض المعلمين لا يُعْتَوَّنُ بالقاعدة النحوية ذاتها، بقدر عنايتهم بعرض الآراء المختلفة، وإن كان هذا الخلاف في مبدئه مذاكرة محمودة، وحكاية للأقوال المخالفة في استعراض الشاهد اللغوي، أو الحكم النحوي، نحو ما نقله لنا سيبويه في "كتابه" حينما يورد عبارات من قبيل: "زعم الخليل" و"زعم يونس".

ولعل أشهر المناظرات التي جمعت أعلاماً من النحويين، تلك التي جمعت سيبويه رأس المدرسة البصرية في ذلك العصر، بالكسائي رأس المدرسة الكوفية ، وقد ذكر ابن هشام نص هذه المناظرة، فقال: "ورد سيبويه ببغداد على يحيى البرمكي، فجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة، وجعل لذلك يوماً فحضر الكسائي، فقال له الكسائي: تسألني أو أسألك، فقال له سيبويه: سل أنت، فسأله: كيف تقول: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي أو هو إياها؟ فقال سيبويه: "إذاً هو هي" ولا يجوز النصب وسأله عن أمثال ذلك نحو: "خرجت فإذا عبد الله القائم أو القائم؟"، فقال له: كل ذلك بالرفع، فقال الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصب فقال يحيى: قد اختلفتما و أنتما رئيساً بلكما، فمن يحكم بينكما؟"⁽²⁾.

(1) ابن هشام (عبد الله بن يوسف)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، بتحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط: 6، بيروت: دار الفكر 1985، ج 1، ص 95.

(2) التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، ص 114.

"فقال الكسائي: هذه العرب ببابك، قد سمع منهم أهل البلدين، فيحضرُونَ ويُسألُونَ، فقال يحيى بن جعفر: أنصفت، فأحضرُوا فوافقوا الكسائي"⁽¹⁾.

وتصور لنا هذه المناظرة اختلافا بين علمين من أعلام الدرس النحوي وهما سيبويه والكسائي حول مسألة وهي: ما الأصح: أن نقول: فإذا هو هي أم فإذا هو إياها؟ وقد حكم الأعراب في هذا الخلاف للكسائي، وإن كان كثير من النحاة - فيما بعد - قد انتصروا لسيبويه، رادين شهادة الأعراب، قال السيرافي "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية فيجعله أصلا وقيس عليه"⁽²⁾.

وقد توسعت دائرة الخلاف النحوي بعد سيبويه حتى أضحت معلما بارزا في النحو العربي، وهو ما دفع أبو البركات الأنباري إلى تأليف كتاب يعنى بتناول قضايا الخلاف بين النحويين، وإن كان قد قصر عرضه لهذه المسائل الخلافية على ما ارتضى تسميته بمدرستي الكوفة والبصرة في كتابه الموسوم بـ "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين".

وفي ذلك يقول: "إن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين المشتغلين بعلم العربية... سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، فتوخيت إجابتهم على وفق مسألتهم، وتحرّيت إسعافهم لتحقيق طلبهم، وفتحت في ذلك الطريق، وذكرت من مذهب كل فريق على سبيل الإنصاف، لا التعصب والإسراف"⁽³⁾.

وسنحاول الوقوف عند أهم معالم الخلاف في تبويب بعض المسائل النحوية، والتي عرض لها النحاة في مؤلفاتهم بغية استجلاء مواطن هذا الخلاف.

(1) ابن هشام (عبد الله بن يوسف)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 95.

(2) ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن)، الإنصاف في مسائل الخلاف، بيروت، المكتبة العصرية، 1997، ج1، من مقدمة الكتاب.

(3) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق عبد المنعم خفاجة، دمشق، دار الحلبي، ص 39.

في باب "التمييز" مثلاً، عندما نقول "عشرون درهماً، وثلاثون ديناراً" لماذا ميزت واحداً من العدد؟ قال ابن قتيبة "لأنك لما قلت عشرون أو ثلاثون لم يعلم ما هو"⁽¹⁾. فلما ميزت واحداً فيه، فقلت: درهماً أو ديناراً عَلِمَ لما ميزته بذلك العدد، وفيه غير هذا القول، قال بعض النحويين: قامت النون في عشرون" مقام الفاعل وما قبلها فعل فوقه على التمييز فانتصب⁽²⁾.

و قد اختلف النحاة في موضع الباء في "بسم الله" من الإعراب، وذهب النحاة في إعرابها ثلاثة مذاهب: قال الكسائي: لا موضع لها، لأنها حرف والحرف لا تعرب، وقال البصريون ومنهم المبرد: الباء في وضع النصب، ومعنى الكلام: أبدأ بسم الله، فهذا الفعل المقدر لا بد له من مفعول، منعت الباء الفعل من التعدي، تضمنت موضع التعدي، قال الخليل بن أحمد في قولهم مررت بزيد، جرت زيدا، وقال آخرون موضع الباء رفع، ومعنى قول ابتدائي "بسم"⁽³⁾ واحتجوا بقوله تعالى: "كفى بالله شهيداً"⁽⁴⁾.

و يذكر صاحب الإنصاف مسائل خلافية عديدة بين البصريين والكوفيين نذكر منها: اختلافهم في رافع المبتدأ والخبر، قال "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان وذلك نحو: زيد أخوك وعمرو غلامك" وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلَفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء⁽⁵⁾.

وهذه مسألة خلافية أخرى وهي (نعم وبئس، أفعالان هما، أم اسمان؟)، "ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه

(1) ينظر: وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، ص 368.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 368.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 371.

(4) الرعد: 43.

(5) ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 44.

ذهب علي بن حمزة الكسائي، ودليل الكوفيين على أنهما اسمان دخول حروف الخفض عليهما فإنه قد جاء عن تميم أنها تقول: "ما زيد بنعم الرجل"⁽¹⁾.

أما البصريون فاجمعوا بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلاّن، اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا "نعم رجلين، ونعموا رجالا" فدل ذلك على أنهما فعلاّن⁽²⁾.

وروى سعيد الأفغاني في مؤلفه في تاريخ النحو العربي شيوع هذا الخلاف حتى بلغ مجالس الخلفاء، يقول "حضر المازني ونحاة كوفيون مجلس الواثق، فقالوا له: "يا مازني هات مسألة"، فقال: "ما تقولون في قول الله تبارك وتعالى ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾"⁽³⁾ لم لم يقل "بَغِيَّة" وهي صفة لمؤنث، فأجابوا بجوابات غير مرضية، فقال المتوكل: هات، فقال، لو كان بَغِيًّا على تقدير فَعِيلٍ بمعنى فاعلة لَحِقَّتْهَا الهاء مثل كريمة وظريفة، وإنما تحذف الهاء إذا كانت في معنى مفعولة، في نحو امرأة قتيل، وكف خضيب وبَغِيًّا هنا ليس بفعيل، وإنما هي فعول، لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث، نحو امرأة شكور وبئر شطون وتقدير بغِي بغوي، قلبت الباء ياء، ثم أدغمت الواو في الياء فصارت ثقيلة، نحو سَيِّدٌ ومَيِّتٌ" فاستحسن الجواب⁽⁴⁾.

ومن صور الخلاف أيضا إعراب ما، فعند التميميين نقول ما زيد قائمٌ يرفع خبرها، وفي لهجة الحجازيين: ما زيدٌ موجودًا بنصب خبر ما، وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَمَا هَذَا بِشَرًّا﴾⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُنَّ أُمّهَاتِهِمْ﴾⁽⁶⁾، ولعل هذا التعدد في اللهجات يفسح المجال

(1) المصدر نفسه، ص 97.

(2) ينظر: صابر بك، أبو السعود، في نقد النحو العربي، ص 118.

(3) المجادلة: 02.

(4) يوسف: 31.

(5) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو العربي، بيروت، مطبوعات الجامعة اللبنانية، ص 28.

(6) مريم: 28.

للتقليل من الخطأ لطالما أن النصب والرفع للخبر قائمان على أصول صحيحة في اللهجات العربية⁽¹⁾.

ومن أمثلة الخلاف الأخرى، ما ذكره على أبو المكارم، حينما تعرض لمسألة خلاف النحويين في تصنيف "عسى وليس".

فقد أشار ابن هشام إلى تصنيفها بين الفعلية والحرفية، ونص ابن السراج وثعلب على حرفية (عسى) أما أبو علي الفارسي فذهب إلى فعلية ليس⁽²⁾.

وفي مسألة خلافية أخرى "أَلْفِعْلُ أَثْقَلُ أم الاسم؟"، فقد قال البصريون الفعل أثقل من الاسم، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكنا من الفعل، فالأسماء يَسْتَعْنِي بعضها ببعض عن الأفعال، وقال آخرون، إنما خف الاسم لأنه لا يدل إلا على المسمى الذي تحته، وثقل الفعل لدلالته على الفاعل، والمفعول وما أشبه ذلك.

وقال الكسائي والفراء وابن هشام: الاسم أخف من الفعل لأن الاسم يستتر في الفعل والفعل لا يستتر في الاسم، وكان ثعلب يقول: الأسماء أخف من الأفعال، لأن الأسماء جوامد لا تتصرف مع الأفعال، والأفعال تتصرف⁽³⁾.

هذه إشارة لبعض الخلافات التي تناولتها كتب النحو العربي، والتي تعسر - على ضوءها - تصنيف الكثير من المسائل النحوية، فمثلا جملة النداء عند البصريين جملة فعلية، ذلك أنهم يقدرونها كالأتي: يا زيد، يقدررون الفعل المحذوف فيقولون: يا زيد، أنادي زيدا، أو أدعو زيدا، بينما الكوفيون يرون بأنها جملة اسمية، ولا يتأولون لها فعلا محذوفا.

(1) ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 104.

(2) ينظر: على أبو المكارم، تعليم النحو العربي، عرض وتحليل، ص 209.

(3) ينظر: وضحه عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعلم والتفسير، ص 377.

الفصل الثالث:

أثر التبويب في النّحو العربي

1 - تيسير النّحو العربيّ

أ- مفهوم التيسير

ب- مظاهره

2 - تفسير النّحو العربيّ

أ - مفهومه

ب - شواهد

تمهيد:

خلف لنا نُحاتنا الأوائل تراثاً نحوياً ضخماً، ثرياً وغنياً، تباينت طرائق تبويبه وتصنيفه وتميزت سُبُل عرض مسائله وقضاياها، تبعاً لاجتهاد النُّحاة ورؤاهم، وتماشياً مع أعراضٍ ومرامٍ ثابروا لبلوغها من خلال وضع هذا الكتاب أو ذاك.

فكانت ثمرة هذه المجهودات المبذولة علماً غزيراً، جمعوا فيه شتات القواعد التي تبنى عليها العربية، ولا تستقيم إلا بها، فالتَّحو عماد العربية ومسلُكها القويم، الذي صانها من اللحن والزلل، وحماها مما قد يُداخلها من خلل.

وفي هذا السياق نُطالعُ مقولة جميلة للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة محقق كتاب "المقتضب" للمبرِّد أوردتها الأستاذ صابر² بك أبو السعود حول هذه الجهود المضنية التي بذلها هؤلاء النُّحاة، يقول:

"لقد بذل النحويون جهداً رائعاً، وسلكوا طريقاً شاقاً ومجهداً في سبيل الظفر بهذه القواعد، والاستدلال لها، والدفاع عنها، فكانت كتبهم ثمرة هذه الجهود الصادقة المخلصة، ثمَّ سلكوا في كتبهم طرائق قِداداً، فلكل كتاب منهج في التأليف، لو أراد المتخصِّص في النحو والمتفرِّغ له أن يدرس موضوعاً نحوياً دراسةً واقعيةً لكلفه الرجوعُ إلى كتب النحو في جميع عصورها جهداً مضنياً وأضاع كثيراً من وقته في سبيل التَّعرُّف على مسائل موضوعية في هذه الكتب المختلفة المناهج"⁽¹⁾

ومن ثمرات هذه الجهود الطيبة في تبويب وتصنيف النحو العربي آثار جليلة ونتائج هامة، مسّت حقولاً محوريةً، وجوانب مفصليّة للغتنا العربيّة سواءً في مجال تيسير النحو أو في تفسيره أو في تعليمه

وسنحاول في هذا الفصل الأخير عرض أبرز الآثار المترتبة عن تبويب النحو وتصنيفه، مستشهدين في ذلك بآراء النُّحاة والدَّارسين في هذه المسألة.

(1) في نقد النحو العربي، ص 105

1- تيسير النحو العربي:

تقتضي عملية تلقين النحو للناشئة وتمكينهم من ناصيته ، تضافر جهودٍ عديدة سواء من قبل المعلم أو المتعلم، وكذا تبسيطاً للمادة المعروضة بُغية الإفهام، وطلباً لصيانة ألسنتهم من اللحن والزلل، وهو الهدف المبتغى والمرام المرتجى.

ولعل هذا لا يتأتى إلا بتضافر جملة من العوامل، أبرزها تيسير المواد النحوية المقدمة، تصنيفاً وتبويماً وتبسيطاً وعرضاً وطرقاً

وقد كان لمناهج التبويب والتصنيف –السالفة الذكر- التي تنوعت بين تحكيم للشكل أو الوظيفة أو غير ذلك في تبويب مواد النحو ومسائله وقضاياها، دورٌ محوريٌّ مفصليٌّ في تحقيق هذه الغاية .

هذه الأخيرة كان لها أثر بالغ، ونتائج هامة، ساهمت في تيسير النحو، وتبسيط مسائله وقضاياها للنشء.

وقبل أن نخوض في تجليات مناهج التبويب والتصنيف على تيسير النحو العربي نقف أولاً عند مفهوم تيسير النحو ومقتضياته.

أ- مفهوم تيسير النحو العربي:

تباينت رؤى النحاة والدارسين حول مفهوم تيسير النحو العربي، تبعاً لمؤدى "التيسير" ومقتضياته ومستلزماته عند كلٍّ منهم ، فانعكست بذلك هذه الرؤى على المفاهيم المقدمة؛ فهو عند بعضهم "تخفيف على المتعلمين"، وهو عند آخرين "اختصار وإيجاز" وعند ثلثة أخرى "بعدٌ عن التعقيدات الذهنية والفلسفية"، وهو لا يعدو أن يكون، إلغاءً لبعض الأبواب النحوية، واقتراحاً لأخرى⁽¹⁾ عند طائفة رابعة .

هذه المفاهيم كلّها تصبُّ في حقل واحد، وهو: طلب اليُسْر والتسهيل على المتعلمين وتجنّب التعقيد الشّدِيد الذي لا ينفع المتعلم ولا يُغنيه عن أمره شيئاً، قال الأستاذ علي أبو المكارم في هذا الصدد: "إن محاولة تبسيط قواعد النحو العربي لا تتأتى إلا بواسطة حذف بعض تقسيماته أو⁽²⁾ أبوابه أو إدماج بعضها في بعض، أو تغيير مصطلحاته بابتكار مصطلحات جديدة

(1) ينظر: يحيى يعطيش، النحو العربي بين التعصير والتيسير، ضمن أعمال ندوة تيسير النحو، ص120

(2) أصول التفكير النحوي، ص8

لبعض أبوابه ومسائله، أو بإعادة استخدام المأثور من هذه المصطلحات على نحوٍ يغير ما هو ثابتٌ في التراث النحوي، أو غير ذلك من صور التبسيط وأشكاله⁽¹⁾

هذه الآليات والطرائق التي أتى على ذكرها الأستاذ علي أبو المكارم تُعدُّ خطواتٍ عملية يمكن أن تنطلق منها الجهود الجادة لتيسير النحو، وتنقيته مما علق به من آثار مناهج ورؤى فلسفية عقدت النحو وجعلته مُستغلقاً على الأفهام في نظر الناشئة ولكي يتيسر لنا فهم النحو وتبسيطه للمتعلمين ينبغي التنبه لأهمية المنهج ودورة الفعال في إقبال الناشئة على النحو دراسةً وتحصيلاً:

"فالتسهيل أو التيسير ليس اختصاراً لمعلومات، ولا هو حذفٌ للشروح، ولكنه عرضٌ وتحليلٌ جديدٌ لموضوعات النحو، يمكن بواسطة تحويل المادة اللغوية التي تتضمنها مختصرات النحو إلى مادة لغوية تفيد المتعلم في حياته العملية"⁽²⁾

إذاً فتيسير النحو لا يقتضي فقط حذفاً لأبواب "قلقة" في النحو العربي ولا ثورةً على نظريات أصيلة فيه، ولا هو دعوةٌ لتسكين أواخر الكلم العربي، ولا ثورةً على الفصحى ومطالبةً بإحلال العامية محلها، ولكنه قبل هذا وذاك قراءةٌ متأنيةٌ في مصادر التراث واستثمارٌ جيدٌ لمكتسباته، ومن ثمَّ تقديمه وفق منهج محكم التبويب والترتيب لئلاَّ يترحم المتعلم من الغموض والتعقيد، للأخذ بيده إلى كل ما يفيد.

وقد أورد الجاحظ فيما نقله لنا شوقي ضيف - مقولة يدعو فيها إلى الإقبال على تدارس نحو مبسّط وميسر، "جلّ" مبتغاه تواصل لغوي سليم، وهو بذلك ينأى عن خلافات النحاة، وتعليقاتهم، وتفرعاتهم وتعقيداتهم، قال الجاحظ: «أما النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلاَّ بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام، في كتابٍ إن كتبه، وشعرٍ إن أنشدته، وشيءٍ إن وصفته»⁽³⁾

هذه المفاهيم المقدمة، ولئن تباينت رؤاها، وتعددت وجهات نظر أصحابها، إلا أنها تجمع على أن تيسير النحو وتبسيطه لا يتحقق إلا بمنهج قويم في التأليف والتبويب، ومن بعده

(1) أصول التفكير النحوي، ص 8.

(2) بلقاسم دفة، النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة، مجلة الأثر، ص 66

(3) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، ص 13

طريقة التلقين والتعليم، فهذان العاملان يعدّان حجر الزاوية في تيسير تلقيه، ممّا يسهم في إقبال النّشء عليه.

فكيف أسهمت مناهج تبويب النّحو المختلفة في تيسير النّحو، وتبسيط تلقيه؟
إنّ قدرة نحّاتنا الأوائل على تحسين تبويب مواد النّحو ومباحثه المختلفة وترتيب مسائله وقضاياها ترتيباً حسناً، تتّسم فيه الأفكار بالترابط المنطقيّ، وتتوارد فيه المعاني منسجمة متناسقة لا حشو فيها ولا غموض ولا تعقيد، جعل من العلماء والدارسين والمشتغلين باللغة يقبلون على النّحو تأليفاً وتصنيفاً

فشهدت قرونه الأولى عصوراً ذهبية، تكاثرت فيها المؤلّفات والمصنّفات النّحوية وغصّت فيها الحلقات بالطلاب والمتعلّمين، ولعت فيها أسماء عديدة لعلماء تخصصوا في هذا المجال تصنيفاً وتأليفاً

وسنحاول في هذا المقام استعراض أبرز مظاهر التيسر التي تجلّى من خلالها دور مناهج التبويب في تيسير النّحو العربي:

ب- مظاهر التيسر:

❖ مراعاة مستوى المتعلّمين:

والمقصود بذلك أنّ المؤلّف وهو يرسم في ذهنه الخطّة التي يطمح أن يسير كتابه وفقها، يضع في حُسبانهِ «الفئة المستهدفة» بهذا الكتاب، فكتاب يوضع للمبتدئين يختلف كل الاختلاف عن كتاب صنّف من أجل الدّارسين والمتعلّمين من ناصية النّحو.

وكثيراً ما كان النّحاة يتخصصون بمستويات معيّنة من المتعلّمين، فيتباين تبعاً لذلك أسلوب المؤلّف، وطبيعة المادّة النّحوية المعروضة، وتنوّع بذلك الأهداف المرجوة.

وتطالعنا كتب اللغة والنّحو العربي بأمثلة وشواهد كثيرة في هذا الباب إذ إنّ ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) صاحب كتاب شذور الذهب، كان قد وضع كتاباً - تحقيقاً لهذه الغاية - مكوّناً من متن وشرح له، فعمد المؤلّف لأن يكون المتن مناسباً لمستوى معيّن من المتعلّمين، في حين أنّ الشّرح يناسب مستوى آخر منهم، فبدأ المتن بقوله «قلت»، والشّرح كان يستهله بعبارة «وأقول»⁽¹⁾.

(1) ينظر محمد إبراهيم عبادة، النّحو التعليمي في التراث العربي، ص 35

فلم يغب عن ابن هشام ما للمستوى التعليمي للمتعلّمين من أثر في تحقيق الإفادة فالكتاب الذي يوضع لمناقشة رأي نحويّ ما، أو مسألة لغوية إعرابا كانت أم غير ذلك غير الكتاب الذي يوضع لأجل متعلمين مبتدئين يراد تلقينهم مبادئ اللغة العربية وخصائص الكلام العربي وأجزائه.

❖ الاختصار والإيجاز :

ومؤداه أن يبتعد المؤلّفون والمصنّفون، وهم يوّبون لقضايا التّحو ومسائله عن كلّ ما لا يستفيد منه المتعلّم، سواء أكان ذلك شروحا زائدة، أم تفريعا في المسائل، أو عرضا لأوجه نظر مختلفة في القضية النّحوية المعالجة... فكان النّحوي يعرض إلى القاعدة أو الحكم النّحوي فيشرحه مطعّما إيّاه بما يحتاج من شرح وشواهد، دون أن يعرّج على آراء النّحاة المختلفة في هذه المسألة أو تلك، تيسيرا على المتعلّم وتماشيا مع مستواه العلمي، لئلا يغرق في خلافات النّحاة، فينصرف اهتمامه عن إدراك الغاية المرجوة وهي فهم القاعدة أو الحكم النّحويّ.

وهو ما قام به ابن مالك (ت 682 هـ) فبعد أن وضع كتابيه «الكافية» و«الخلاصة» أراد أن يؤلّف كتابا مختصرا يستوفي أصول التّحو، ويستولي الإيجاز على أبويه وفصوله، فصنّف كتابه الموسوم بـ «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» وجعله ثمانين بابا ضمت مائتين وأحد عشر فصلاً استوعبت مسائل التّحو والصّرف ومخارج حروف الهجاء، وجعل ابن مالك رؤوس المسائل أبواباً.⁽¹⁾

❖ الإعراض عن تناول بعض الأبواب النّحوية القلقة:

ومن ملامح هذا التّيسير إعراض كثير من النّحاة القدامى والمحدثين عن تناول بعض المسائل والقضايا النّحويّة «القلقة» كباب التّنازع والاشتغال والمفعول فيه، والمنصوب على الاختصاص، وعامل حذف المفعول المطلق، وغير ذلك من المسائل والقضايا التي يُعنى بها المتخصصون والمتفقهون في التّحو

قال الأستاذ محمد إبراهيم عبادة: «ويعتقد أنهن قبيلا التّيسير على الناشئة والمتعلّمين لم يشأ ابن جني (ت 392 هـ) - في كتابه اللّمع - أن يعرض لباب التّنازع والاشتغال، ولا بالمنصوب على الاختصاص، ولا للمنصوب على التحذير والإغراء، ولا لأسماء الأفعال، ولا لمواقع حذف المبتدئ وجوبا وحذف الخبر وجوبا، ولا حذف عامل المفعول المطلق، كما لم

(1) ينظر المرجع السابق، ص32

يشأ أن يعرض لبناء المشتقات وعملها، أمّا عمل المصدر فقد عرّج عليه في باب الحروف الموصولة»⁽¹⁾.

ويضيف الأستاذ شوقي ضيف أن من ضرورات التيسير إلغاء بعض الأبواب النحويّة، أو اقتراح أخرى⁽²⁾، تيسير على النشء فهم القواعد، وإدراك الأحكام، ومن ثمة الممارسة السليمة للغة

فآلية التبسيط تقتضي حذف هذا الباب أو ذاك، أو نقله إلى مستوى آخر، وهو من ضرورات النحو التعليمي الذي يهدف إلى إفهام المتعلمين هذا الحكم أو ذاك، لتثبيته وترسيخه في أذهان المتعلمين.

إنّ التركيز على الأبواب النحوية الهامّة، والمسائل الواجب تعلّمها لتلقين النشء، صورة واضحة من صور تيسير نحّاتنا في تبويهم للنحو، وترتيبهم لمسائله سعيّاً منهم لدرء تشتت فكر الدارسين، وتركيزهم على ما يُقيم ألسنتهم، ويحفظ لهم سلامة لغتهم، فأبواب النحو كثيرة، ومسائله متشعبة فالأولى إدراك الأصول، والبعد عن التعليقات والتأويلات والمسائل الخلافية التي تحتاج تمكّناً وتمعّناً⁽³⁾

وهذا ابن فضال المجاشعي (ت 479 هـ) في كتابه المسمّى «المقدّمة في النحو» يقتصر على أبواب النحو الهامّة، ممّا رأى أنّ المبتدئ لا يستغنى عنه، وممّا هو في حاجة إلى تعلّمه⁽⁴⁾، فلم يعرض لباب التنازع ولا إلى باب الاشتغال، ولا لأسلوب التفضيل، كما اعتمد على الأمثلة الواضحة السهلة، ولم يستشهد من القرآن إلاّ بآية واحدة، ولم يورد من شواهد الشعر شيئاً⁽⁵⁾ فكثير من الدارسين المحدثين اليوم رأوا أنّ تيسير النحو ينبغي أن ينبني أولاً على إعادة النظر في كثير من أبوابه ومباحثه، ليسهل على النشء إدراك القواعد والأحكام، وتقريبها إلى الأذهان والأفهام⁽⁶⁾

(1) النحو التعليمي في التراث العربي، ص29.

(2) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، ص15

(3) ينظر: صابر بك أبو السعود، ص54.

(4) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص32

(5) ينظر: المرجع نفسه .

(6) ينظر: كريم ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص84.

❖ عرض القواعد النحوية في صورة مبسطة:

سعى كثيرٌ من النحاة وهم يؤصلون لمسائل النحو وقضاياها ، إلى تقديم مادتهم تلك بطريقة ميسرة ومبسطة، ليسهل استيعابها، وتحدث الفائدة والتحصيل، فعمدوا إلى تقديم هذه القواعد ميسرة، ومطعمة بشواهد وأمثلة وشروح، ليتسنى للمتعلّم فهمها وإدراكها. وهو ما يؤكده الأستاذ علي أبو المكارم، حيث يرى بأن من مظاهر التيسير، عرض قواعد النحو العربي في صورة مبسطة، تُحذف فيها التقسيمات والتفريعات-أحياناً-وتدمج فيها بعض القواعد ببعض- أحياناً أخرى-أو يُعاد استخدام المأثور من هذه المصطلحات على نحوٍ مغاير لما هو ثابت في التراث النحوي، إلى غير ذلك من صور التبسيط وأشكاله⁽¹⁾.

❖ البعد عن خلافات النحاة وآرائهم المختلفة في المسألة الواحدة:

ملّمحٌ آخر من ملامح تيسير بعض النحاة على الناشئة، أثناء عرضهم لمسائل النحو وقضاياها، ابتعادهم عن مواطن الخلاف، النحوي، وإعراضهم عن إثبات وجهات النظر المتباينة حول مسألة نحوية ما، شريطة أن يكون هذا الإعراض ممّا لا يزيد المتعلّم شيئاً وممّا لا يفيد في امتلاك ملكة النحو شيئاً.

ويبدو أن ابن جني (ت 392 هـ) أراد بتصنيفه لكتاب اللّمح أن يضع كتاباً في النحو، سهل العبارة، واضح الفكرة، حسن التنظيم، بعيداً عن آراء العلماء وخلافاتهم وتعليقاتهم، فلا يعرض إلى تلك الآراء إلاّ بقدر يلائم حاجة الناشئين والمعلّمين⁽²⁾.

❖ جمع بعض المسائل النحوية المتشابهة تحت باب واحد:

عمد بعض النحاة إلى جمع بعض القضايا النحوية والمسائل اللغوية، وتبويبها ضمن باب واحد، فسمّوا أبواباً بأسماء «كالرفوعات» مثلاً، وضموا فيه قضايا كالفاعل والمبتدأ والخبر اسم كان وأخواتها، نائب الفاعل، خبر إن وأخواتها

(1) ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص8

(2) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص28

ونجد بعضاً من المحدثين من يصنع هذا الصنيع، وهو ما قام به الأستاذ إبراهيم مصطفى عندما جمع في باب واحد ما فرقته النحاة في أبواب متعددة فوضع المبتدأ والفاعل، ونائب الفاعل في باب واحد لأن كل منهما مسند إليه⁽¹⁾.

ورغم هذه الجهود الحميدة، والنتائج الطيبة التي ترتبت عن هذا «التبويب العلمي» لكثير من أبواب النحو ومسائله وقضاياها، إلا أن حقائق الواقع اللغوي تكشف كثيراً من النقائص التي تمخضت عن مناهج النحاة في تبويبهم للنحو وتعاملهم مع مواد وقضاياها.

فالتيسير لا يعني استبدال مصطلح نحوي مبهم بآخر جلي واضح، أو نقل مسألة من باب معين إلى باب آخر، أو تعويض تعريف سهل مبسط بآخر معقد، أو تأليف مصنفات نحوية مختصرة وموجزة عوض أخرى مطولة، تتعدد فيها الشروح، وتباين فيها الرؤى، ولكنه قبل هذا وذاك:

- انتقاء علمي للمادة النحوية يتضمن تأملاً وتفكيراً في طبيعة هذه المادة المدروسة، والغاية من تلقينها انطلاقاً من معطيات الواقع اللغوي، دائمة التغير والتجدد.
- تناول جديد لموضوعات النحو وقضاياها، باستلهاهم معطيات العصر وأدواته الجديدة، التي قدمت كثيراً من النتائج الطيبة في ميدان التعليمية
- التركيز على ما ينفع المتعلم، ويحقق له الفائدة، والبعد عما يمكن الاستغناء عنه⁽²⁾ ومما ينحرف به عن جل غايته وكذا وعيه بالقواعد النحوية التي تقوم لسانه، وتحفظه من اللحن والزلل.

كما دعا شوقي ضيف إلى تيسير نحوي يقوم أساساً على⁽³⁾:

- إعادة تنسيق أبواب النحو تنسيقاً يزيل الغموض عن كثير من مباحثها وقضاياها
- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لمفاهيم عديدة لا تزال غامضة منذ عصر النحاة الأولين

(1) ينظر: محمد صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة؟ ضمن أعمال ندوة تيسير النحو ص195.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص203.

(3) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده. من مقدمة الكتاب.

- حذف كثير من الزوائد، كالشروحات والتعليقات، والشواهد اللغوية الخلافية .

استكمال بعض النقائص التي تحول دون تحقيق الاستيعاب والفهم.
إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى، وحذف أبواب كثيرة لها علاقة لهذا الباب⁽¹⁾.

(1) ينظر: المرجع السابق.

2- تفسير النحو العربي:

لقد كان لمناهج النحاة أثناء تبويهم لمسائل النحو وقضاياها، آثار طيبة ونتائج حميدة ساهمت في تيسيره وتبسيطه للنشء، وإلى جانب ذلك فإن اهتمام جلّ المصنّفات النحويّة بسمة «التفسير» جعل منه محل إقبال الدارسين والمهتمين منذ نشأته في قرونه الأولى.

ومعنى قولنا إن النحو اتّسم بسمة التفسير أي أنه: لا يقف عند حدود الظاهرة النحوية دون أن يجد لها تفسيراً محاولاً أن يفسرها على ضوء العلاقات المتشابكة التي تجمعها بغيرها من الظواهر، بغية الوصول إلى القانون الكلي الذي تندرج تحته هذه الظاهرة⁽¹⁾.

«والتعامل مع هذه الظاهرة اللغويّة بهذا المنهج التفسيري يعني النظر إليها على أنّها ظاهرة وجزء من نشاط العقل»⁽²⁾

وكان للخلفيات الفلسفية والدينية والإيديولوجية للنحاة أثر بالغ في مصنّفاتهم النحوية، فقد كان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل، ولعلّ لخلفيته «المعتزليّة» أثراً في ذلك، وذلك حال الفراء والفارسي والسيرافي والرماني، وابن جني والزّمخشرى وغيرهم.

وقد أخذت فلسفات النحاة ونظراتهم العقلانيّة والدينية تلك حيّزاً هاماً من اهتمام الدارسين، فقال بعضهم: «إنّ في أعماق اللغة وفي جوانب النحو فلسفة إسلامية خالصة كفكرة الزّمان الماضي والحاضر والمستقبل، وفكرة القياس العقليّ النحوي»⁽³⁾.

والنحاة وهم يحاولون التقريب بين الظواهر النحويّة المتباعدة، وأثناء عرضهم لأصول النحو وأساسه، لجئوا إلى التعليل والتفسير، وقد أصبح هذا التفسير لغة المؤلفات النحوية ومنهجها بدءاً من القرن الثالث للهجرة، خاصّة بعد احتكاك النحاة بالآداب الأجنبية الأخرى خاصة تلك اليونانيّة، وانتشار الترجمة ممّا ساهم في تكاثر المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، إذ تطلبت كل مسألة من هذه المسائل تعليلاً وتفسيراً لتنظيم حجّتها وتثبيت أصالتها وأرومتها في العربية، وصار التعليل بعد ذلك غاية تُنشد وتُقصد ممّا حدا بأبي مضاء القرطبي إلى

(1) ينظر: وضحة عبد الكريم، جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم والتعبير، ص 391.

(2) مصطفى عبد العليم، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، ط 1، دار العلوم، مصر، 1992، ص 5.

(3) نقلاً عن: علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير .

تزعم حركة إصلاحية تهدف إلى إلغاء العلل باستثناء العِلُّ الأول⁽¹⁾ في كتابه المسمى الردّ النّحاة.

ومن أمثلة التعليل الكثيرة التي تذكرها كتب النّحو، ما جاء به الزّجاجي في مؤلّفه الإيضاح في علل النّحو، حين ردّ على سؤال نصّه لم يَعْمَلُ اسم الفاعل عمل الفعل؟ قال الزجاجي: ضاربٌ تعمل عمل يضربُ، كما أن يضربُ أُعْرِبَ لأنه ضارَعَةٌ فكذلك ضارب يعمل عمله لمضارعتة إياه فحُمِلَ كل واحد منهم على صاحبه، والمصدر الذي يكون بمعنى «أن فعل» و«أن يفعل» يعمل عمل اسم الفاعل لأنه اسم الفعل وفيه دليل على الفعل⁽²⁾ وقد فسّر أبو الحسن الوراق حمل المنصوب على المجرور في التثنية والجمع بأربعة تعليقات وهي:

1- أن المنصوب والمجرور يشتركان في المعنى، فاشتراكهما في المعنى حمل النّصب على الجر.

2- أنهما يشتركان في الكتابة، نحو قولك: مرت بك ورأيتك.

3- أن الجرّ أُلِزِمَ للأسماء من الرّفع، لأنّ الرّفع ينتقل إلى الفعل فكان حمل النّصب على الإلزام، أولى من حمله على المتنقل.

4- إنّ الجرّ أخفّ من الرّفع فلما أردنا حمل المنصوب وهو خفيف كان حمله على المخفوض أولى⁽³⁾

ويطالعنا علم آخر من أعلام الدرس النحوي " أبو الفتح عثمان بن جني " بتعليلاتٍ وتفسيراتٍ طعم بها ما كان يذهب إليه من أحكامٍ ونتائج، في كتابه بالخصائص، ومن تعليقاته تلك قوله في معرض الردّ عن السؤال القائل: ما القصد من إرجاع الكلمات المعتلة إلى أشكالها النّظريّة كقولهم: إنّ «قال» أصلها: قَوْلٌ مثلاً: ممّا قد يوهمنا بأنّ هذا الأصل «قَوْلٌ» ليس مجرد افتراض بل كان موجوداً قبل ذلك فعلاً؟ فيقول: «أنّها أصولٌ مرفوضةٌ ولا يعتدّ بأنّها كانت مُستعملةً ولو لمرة واحدة، ثم صارت بعد ذلك مهملةً ... ولكن معنى قولنا: إنّ أصله كان كذا، أنّه لو جاء مجيء الصّحيح ولم يُعَلَّلْ لوجب مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل لو

(1) ينظر: ينظر ابن مضاء القرطبي، الردّ على النّحاة، ص151.

(2) الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، 1965، ص135.

(3) ينظر: وضحة عبد الكريم، جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم والتعبير، ص391.

قلت من الزمان كذلك ، ثم انصرف عنه فيما بعد هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر⁽¹⁾.

كما علل سبب قلب الواو تاءً إذا اجتمعت مع الياء بقوله: «إن الياء والواو متى اجتمعتا، وسبقت الأولى بالسكون منهما، ولم تكن الكلمة علماً، ولا مُراداً بصحة واوها التثنية على أصول أمثالها، ولا كانت تحقيراً محمولاً على تكسير، فإن الواو منه تقلب ياءً»⁽²⁾.

وفسر قلب الهمزة، واواً في قولهم: أواسيه وأواخيه بقوله: «إن القول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين، الأولى منهما مضمومة ، والثانية مفتوحة -وهي حشو غير طرف- فاستثقل ذلك، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها-وهي الضمة واواً»⁽³⁾.

تلكم هي إذا طائفة من التعليقات والتفسيرات التي قدمها نخاتنا لتفسير بعض المسائل النحوية في مرد تحليلهم لقضايا النحو وأحكامه، والتي عرضوا إليها في مصنفاتهم، وبوبوا بها كتبهم.

ولعل هذا التفسير والتعليل قد تأثر كما وسبق وذكرنا بالخلفيات الفكرية والفلسفية والدينية التي اعتنقها أصحابها، فجاءت أعمالهم تلك لتعكس تلك الرؤى والتوجهات. وقد ساهمت خاصية التفسير هذه في استيعاب القواعد النحوية التي بُنيت على أساسها أبواب النحو وتفرعت قضاياها.

(1) بنظر ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج1، ص 252-253.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص147.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص166.

وقد كان للمذاهب الفلسفية والدينية التي اعتنقها النحاة والدارسون أثرٌ كبيرٌ انعكس على مؤلفاتهم ، وقد تجلّى ذلك بصورة واضحة بيّنة في طرائق تعليلهم وتفسيرهم للقواعد النحويّة .

فقد كان لهذا التباين المذهبي و الفلسفي والديني والعقائدي للنحاة أثر على مباحثهم الأصولية خاصة ، فقد أورد ابن جني في تناوله للعلة بما يُعدّ تعبيراً عن وجهة نظر المعتزلة قوله " ومن بعد فالعلة الحقيقية - عند أهل النظر - لا تكون معلولة ، ألا ترى أنّ السواد الذي هو علة لتسويد ما يجعله ، إنّما صار كذلك بنفسه لأنّ جاعلاً جعله على هذه القضية " (1) .

ويبدو الزجاجي متأثراً بالفلسفة والمنطق ، ويتضح ذلك عند تعليله لاختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف يقول " إنّ الحدّ لا يجب أن يختلف اختلاف تضادٍ وتنافر ، لأنّ ذلك يدعو إلى فساد المحدود ، وخطأً من يحدّه ، ولكن ربّما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يُوجد منه ، ولا يدعو ذلك المحدود كما يوجد تارةً في المواد والصور لأنّ المادة تُشاكل الجنس ، والصورة تُشاكل الفصل " (2)

فالزجاجي يُبرّر اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف ، مشيراً بأنّ ذلك شيءٌ طبيعيّ ، فالفلاسفة هم مصدر هذا العلم ، ولعلّه بذلك يقصد معرفة الحدود والفصول والخواص التي تميّز بها الأشياء ، ولعلّهم اختلفوا في ذلك كما اختلفوا في تحديد الفلسفة (3) .

وقد استدلل الأستاذ التواقي بن التواقي على أثر الرؤى الفلسفية التي تبنّاها النحاة في تأليفهم النحوية بقوله " إنّ عصر الأخفش الأوسط والمأزني هو عصر التوافق والتمازح بين علم الكلام ، وعلوم العربيّة ، أي بين النظرة الفلسفية التأملية والنظرة العلمية الإجرائية " (4)

(1) ابن جني (أبو الفتح عثمان) الخصائص . ج 1 . ص 160

(2) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو . ص 46 .

(3) ينظر : وضحة عبد الكريم جمعة الميعان ، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير . ص 468

(4) المدارس النحوية . ص 86

وعن تأثير إغراق النحاة والدارسين في تفسيرهم وتعليقهم للقضايا النحوية بما تبنيه من رؤى فلسفية ، ما أورده أبو حيان التوحيدي في كتابه ؛ حين ذكر قصة ذلك الأعرابي الذي أمّ مجلس الأخفش ، فسمع كلامه ، فحارّ وعجب ، وأطرق ووسوس ، فقال له الأخفش مُبادراً " ما تَسْمَعُ يا أبا العرب ؟ فقال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا ، بما ليس من كلامنا !"⁽¹⁾

ويُروى كذلك أنّ " أبا مُسلم مؤدب عبد الملك حضر درسا في النحو ، فلم يفهم منه شيئا نتيجة إغراقهم في مصطلحاته ونظرياته ، فعافه وهجا أصحابه بقوله :

مَا زَالَ أَخَذُهُمْ فِي النَّحْوِ يُعْجِبُنِي حَتَّى سَمِعْتُ كَلَامَ الزَّنْجِ وَالرُّومِ
لَمَّا سَمِعْتُ كَلَامًا لَسْتُ أَفْهَمُهُ كَأَنَّهُ زَجَلُ الْغُرَبَانِ وَالْبُومِ
تَرَكْتُ نَحْوَهُمُ وَاللَّهُ يَعْصِمُنِي مِنْ التَّقَحُّمِ فِي تِلْكَ الْجَرَائِمِ⁽²⁾

ويذكر صاحب الإنصاف أنّ الفرزدق أنشد قوله :

وَعَضَّ زَمَانٌ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتًا أَوْ مُجْلِفًا

فقال: وعَلامَ رَفَعْتَ مُجْلِفًا ؟ فقال له : على ما يسوءك وينوءك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا"⁽³⁾.

وقد أورد صاحب المقدمة هذا القول " أصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل ، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته ، وما ذاك إلا لعدولهم عن شواهد

(1) الإمتاع والمؤانسة . تحقيق: أحمد أمين (ب ط) بيروت لبنان 1971

(2) المرجع نفسه . ص 139

(3) ابن الأنباري (أبو البركات) الإنصاف في مسائل الخلاف . ج1. ص 188

اللسان وتراكيبه ، وتمييز أساليبه ... تلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم ، لكنهم أجروها على غير ما قصدَ بها ، وأصاروها علماً بحتاً ، وبعثوا بذلك عن ثمارها "(1)

تذكر الأستاذة وضحة الميعان أن ابن الوراق قدّم طائفة من التعليقات منها :

علة كسر ما قبل الجمع وكسر ما قبل الياء لوجهين ، أحدهما : أن الكسر من الياء ، والضم من الواو ، فكان يُجرُّ به ما كان من جنسها ، والوجه الثاني : أن الفتح قد فات باستحقاق التثنية له ، فلم يبق إلا الضم ، وكذلك لو ضُم ما قبل ياء الجمع انقلبت واوًا ، فكان يختلط الجرّ بالرفع ، والرفع بالجر فلم يبق إلا الكسر " (2)

كما علّل هذا الأخير " بناء الأسماء مع لا النافية للجنس بقوله " وفي ذلك ثلاث علل

- أنه جوابٌ لقولك : هل من رجالٍ في الدار ؟ والجار والمجرور بمنزلة

الشيء ممّا هو جوابه ، إذا كان الناصب من المنصوب ، لا يكون كالشيء الواحد "

- ووجه آخر: وهو أن تكون (مِنْ) مُقدَّرةً بين (لا) وما تعمل فيه فيكون الأصل: لا من رجلٍ ، فلمّا تضمّن الكلام معنى الحرف ؛ والحرف مبنيةٌ فَوَجَبَتْ أن تُبنى " لا " مع ما بعدها لتضمّنها الحروف .

- ووجهٌ ثالث: أنّها لما كانت مُشَبَّهةً بالحروف في العمل ، كانت الحروف مُشَبَّهةً بالفعل ، صارت فرعاً للفرع ، فَضَعُفَتْ ، فَجُعِلَ البناءُ فيها دليلاً على ضَعْفِهَا "(3)

أمّا ابن جنّي فقد أورد في مؤلفه الخصائص تفسير رفع الفاعل ونصب المفعول بقوله :
" ذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة فُرِغَ

(1) ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد) تحقيق : محمد الإسكندراني ، ط: 1 ، دار الكتاب العربي. 1996. ص 514 .

(2) نقلاً عن : علل النحو للوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله) وضحة عبد الكريم جمعة الميعان ، التأليف التحوي بين التعليم والتفسير . ص

الفاعل لقلته ، ونُصِبَ المفعول لكثرتة ، وذلك ليقُلَّ في كلامهم ما يستثقلون ، و يكثر في كلامهم ما يستخفون " (1).

وتعليه لقلب الواو ياءً إذا اجتمعت مع الياء ، وفي ذلك يقول " الياء والواو متى اجتمعتا وسُبقت الأولى بسكونٍ منهما ، ولم تكن الكلمة عَلمًا ، ولا مُرادًا بصحة واوها التثنية على أصول أمثالها ، ولا كانت تحقيرًا محمولاً على تكسير ، فإن الواو منه تُقلبُ ياءً " (2)

وقد أورد في ذلك المقام أنّ " حَيَوَاة " عَلمٌ ، والأعلامُ تُخالف الأجناس في كثيرٍ من الأحكام ، وأنّ " ضَيُون " إنّما صحّ لآئه خرج على الصحة تنبيهًا ، على أنّ أصل سيّد وميّت سيّودَ وميوتَ ، وكذلك " عَوِيّة " خرجت سالمة ، يُعلم بذلك أنّ أصل لِيّة : لَوِيّة و يُعلم أنّ هذا الضرب من التركيب - وإن قلّ في الاستعمال - فإنّه مرادٌ على كلّ حال وكذلك أجاز تصحيح نحو " أُسَيّودُ " و " جُدَيُولُ " إرادةً للتثنية على التحقير والتكسير في هذا النحو من المثل من قبيل واحد " (3)

كما أورد تعليل بناء ما كان على حرفين نحو: " كم " و " من " و " ما " ويذكر ابن جني أنّ هذه الأسماء لما كانت على حرفين تشابهت بذلك مع ما جاء من الحروف على حرفين نحو " هل ، و قد ، فلمّا تشابهت الحروف في هذا الموضع وجب بناؤها ، كما أنّ الحروف مبنية ، وهذه العلة غير متعدية ، وذلك أنّه كان يجب أن يُبنى ما كان من الأسماء أيضًا على حرفين نحو يدٌ وفمٌ ، ونحو ذلك " (4)

(1) ابن جني (أبو الفتح عثمان) الخصائص ، ج 1 ص 58

(2) المصدر نفسه . ج 1 ص 147

(3) المصدر نفسه . ج 1، ص 440

(4) المصدر نفسه . ج 1، ص 157

وقد أوردت الأستاذة وضحة الميعان طائفة أخرى من التعليقات والتفسيرات التي قدمها أبو عليّ الفارسيّ لبعض القضايا النحوية ، ومنها تعليله لرأيه الذي قال فيه : إنّ الألف في المجموع بالألف والياء والتاء ، ليست للتأنيث ولا الإلحاق وفي ذلك يقول :

" إنّ الألف لا تخلو من أن نجعلها للتأنيث أو للإلحاق ، فلا يجوز أن نجعلها للتأنيث لأنّه قد تلحق بعدها التاء ، فلا يدخل تأنيث على تأنيث ، ولا يجوز أن نجعلها للإلحاق لأنّها تلحق هي أكثر الأمر ما لا نظير له في الأصول ، وإذا لم يكن له نظير في الأصول لم يكن للإلحاق ثبوت أنّها تلحق مع تاء الجميع ⁽¹⁾"

كما أوردت تفسيره لقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ ⁽²⁾ إذ يقول : " ومّا جاء به " حيث " مفعولا به قوله تعالى ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ ألا ترى أنّ حيث لا تخلو أن تكون جرّاً أو نصباً ، فلا يجوز أن تكون جرّاً لأنّه يلزم أن يُضاف إليه أفعلٌ وأفعلٌ ، إنّما يُضاف إلى ما هو بعضٌ له ، وهذا لا يجوز في هذا الموضع ، فلا يجوز أن يكون جرّاً وإذا لم يكنه كان نصباً بشيء دلّ عليه ، يُعلم أنّه مفعول به ⁽³⁾"

(1) نقلاً عن أبي عليّ الفارسيّ، كتاب الشعر وضحة عبد الكريم جمعة الميعان ، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير. ص 458.

(2) الأنعام : 124

(3) المرجع نفسه . ص 458

الحمد لله الذي تمت بحمده النعم، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وإمام الأتقياء محمد صلى الله عليه وسلم.

بعد هذه الجولة التي حاولنا خلالها الوقوف عند أبرز ملامح منهج النحاة في تبويهم للنحو العربي، انتهينا فيها إلى جملة من النتائج نسوقها كالآتي:

- يسمي النحاة «الباب» مجموع الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد وقد قدم بعض الدارسين العرب مفاهيم متعددة للباب تنوعت بين المفهوم ذي المدلول الرياضي فالاستقرائي والتحليلي، أي اشتراك مجموعة من العناصر في الوظيفة النحوية، كقولنا هذا باب المفعولات، أو الجنس كقولنا هذا باب النواسخ أو التركيب على نحو تقسيمنا الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها.
- سُبِقَتْ عملية التبويب بخطوة أولى متمثلة في عمليتي جمع التراث اللغوي فاستقراءه وتحليله، إذ إن النحو قبل سيبويه لم تكن له صورة العلم ذي الأبواب المنتظمة والفصول والقواعد العامة، وإنما بدا على شكل جمع للمادة اللغوية المنقولة عن الإعراب إما مشافهة وإما حفظاً دون منهج واضح يبين في ترتيب موادها، أو تبويب قضاياها

- راعى النحاة في تبويهم للنحو العربي خاصية التخصص، إذ كان النحوي يعالج مسائل يربطها خيط منهجي مشترك، كما تميز هذا التبويب بالطابع العقلي، إذ يستند النحوي فيه إلى الأقيسة العقلية المجردة، وهو تبويب تعليمي حيث يسعى المؤلفون إلى أن يُلَمَّ المتعلمون بكل مسائل وقضايا الباب شرحاً وتعليلاً.

- ولا يُسمى الباب باباً إلا إذا توفرت فيه جملة من الشروط أهمها:

o أن يكون موصلاً إلى قاعدة كلية تدرج تحتها مسائل مختلفة تتعلق بالحكم النحوي

o الاطراد: أي ألا يكون الشاهد المعتمد في استنباط القاعدة النحوية شاهداً يتيماً، لأن الباب النحوي لا ينبني على «الشاذ» في كلام العرب.

0 كما يجب توفر خاصية، الجمع والمنع أي أن الباب يجمع أمثلة يمتنع حملها في أي باب آخر من أبواب النحو.

- ولعل من أبرز أسباب الاختلاف في مناهج تبويب النحاة لمؤلفاتهم يرجع إلى اختلاف الفئات المستهدفة بالتصنيف، فالذي يؤلف لمبتدئ غير الذي يضع كتاباً لمتقدم، واختلاف لهجات العربية، ونظرة كل نحوي للشاهد المدروس إلى جانب تباين العصور والبيئات، حيث جنحت صناعة النحو ومعالجة أبوابه إلى التعقيد وذلك لتأثر أصحابها بالثقافات المتنوعة الدخيلة على الثقافة العربية مع استعمالهم لمصطلحات علم الكلام والفلسفة والمنطق وولعهم بالتحليل والتفسير في تعاملهم مع المسائل الخلافية.

- تتجلى أهمية التبويب النحوي في كونه يسمح بتبسيط المادة النحوية وذلك من خلال تسهيل عرضها وتهذيبها، وشرحها حتى تصبح قريبة المأخذ، خفيفة الحمل مما يقرب الدارسين من أمر تحصيلها والانتفاع بها، كما أن التبويب الصحيح لمسائل النحو، وقضاياها في أبواب أشد إنتماء لها، ينفي عنها الشرذمة والتشتت وبذلك فإنها تختصر الوقت والجهد المبذولين من قبل الدارس.

- أمّا أنماط التبويب وأنواعه التي صُنفت على ضوءها المؤلفات النحوية، فيمكننا حصرها في خمسة أنماط، وهي:

- نمط عالج فيه أصحابه النحو في إطار التراكيب بوجه عام دون الانتظام في نسق معين واضح القسمات، يعتمد إلى الاستشهاد بما استعملته العرب في شعرها ونثرها، مبينا الحكم والقاعدة النحوية، وقد اختلطت فيه المواد النحوية بمباحث الصرف والأصوات، ولم تفصل قضايا النحو بأبواب مفردة.

- نمط ثانٍ يراعى فيه التبويب بالنظر إلى المعمولات أي أن التقسيم الداخلي لمواد النحو وقضايا الباب قائم على أوجه الإعراب، فيعرض فيه المؤلف للمنصوبات والمرفوعات والمجرورات والمجزومات، محاولة من المؤلفين الربط بين المسائل النحوية ليتسنى للمتعلمين فهمها.

- نمط ثالث يراعي العوامل إذ يركز التّحوي وهو يبوب كتابه على عوامل الرفع والنصب والجر والجزم، فكأن المدخل إلى النحو هو الإلمام بكل العوامل.
- نمط يراعي أقسام الكلم في العربية، فيعرض المؤلف لكل المسائل المتعلقة بالاسم ثم يعرج على الفعل، لينتهي إلى الحرف.
- أما خامس هذه الأنماط فهو نمط مختلط أي أن بعض النحاة قد خرجوا وهم يبوبون لكتبهم تلك عن الأنماط السالفة الذكر، ولم يكن لهم مهج واضح في عرض مسائل النحو وقضاياها، وإنما عاجلها كل على طريقته وحسب ما يراه نافعا للمتعلمين.
- ومن ثمرات هذه الجهود الطيّبة في تبويب وتصنيف النحو تيسير عرض المواد النحوية وتحليلها، وكذا تقديم رؤية جديدة لموضوعات النحو تمكن المتعلم من ناصية اللغة، وتفيده في حياته العملية، مما زاد من حجم الاهتمام الموجه للنحو، فتكاثرت المصنفات النحوية، وغصت الحلقات بالطلاب والمتعلمين، ولمعت حينذاك أسماء عديدة لعلماء تخصصوا في هذا المجال تأليفا وتصنيفا.
- كما ساهمت المنهجية العلمية في عرض وتناول أبواب النحو في تفسير الظواهر النحوية على ضوء العلاقات المتشابهة التي تجمعها بغيرها من الظواهر، بغية الوصول إلى القانون الكلي التي تدرج ضمنها هذه الظاهرة.
- وعلى الرغم من هذه الجهود الطيبة للنّحاة، فقد شابت بعض النقائص منهجهم ذلك، وقد قدم الكثير من الدارسين حلولاً لها، لعل من أهمها:
- 0 إعادة تنسيق أبواب التّحو تنسيقاً جديداً يزيل الغموض، عن كثير من مباحثها وقضاياها.
- 0 حذف الشروح والزوائد والتعليقات والشواهد الخلافية
- 0 إلغاء الإعرابيّين التقديرية والمحلي، وحذف كثير من الأبواب التي لها علاقة بهاتين المسألتين.

هذا وأسأل الله السداد والرشاد

قائمة المصادر المراجع

– القرآن الكريم : برواية حفص عن عاصم

1. الأفغاني (سعيد)

من تاريخ النحو العربي. بيروت، مطبوعات الجامعة اللبنانية.

2. آل ياسين (محمد حسن)

الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن 3هـ ، بيروت، منشورات مكتبة الحياة

1980.

3. أمين (أحمد)

ضحى الإسلام. ط:1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2005.

فجر الإسلام. ط:1، بيروت، دار الكتاب العربي، 2005.

4. الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)

الإنصاف في مسائل الخلاف ، بيروت: المكتبة العصرية، 1997.

5. الأندلسي (ابن حزم)

الإمتاع والمؤانسة. تحقيق: أمين أحمد، بيروت لبنان 1971.

6. الأنصاري (وليد عاطف)

نظرية العامل في النحو العربي عرضا و نقدا، ط:2، الأردن : دار الكتاب الثقافي، 2006.

7. بلعيد (صالح)

التركيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، الجزائر: ديوان

المطبوعات الجامعية، 1994.

8. البهنساوي (حسام)

أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث . القاهرة:

مكتبة الثقافة الدينية، 1994

9. بن التواتي (التواتي)

- المدارس النحوية . الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع 2008.
10. الجرجاني (عبد القاهر)
دلائل الإعجاز . تصحيح و تعليق : محمد رشيد رضا بيروت: دار الكتب العلمية
11. ابن الجني (أبو الفتح عثمان)
الخصائص ، تحقيق: النجار محمد علي. بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1988.
12. الحاج صالح (عبد الرحمن)
بحوث ودراسات في علوم اللسان . الجزائر: موفوم للنشر، 2007.
- مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد: 9، جوان 2009
13. حسين (عبد القادر)
أثر النحاة في البحث البلاغي . القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
1998 .
14. الخالدي (كريم حسين ناصح)
نظرية المعنى في الدراسات النحوية. ط:1، عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2006.
15. ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد)
المقدمة . تحقيق : الإسكندراني محمد ط:1 ، دار الكتاب العربي. 1996.
16. الدجني (فتحي عبد الفتاح)
أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ط:1، بيروت: دار القلم، 1974.
17. الراجحي (عبد) دروس في كتب النحو . بيروت، دار النهضة العربية، 1975.
18. رؤية بن الحجاج ، ديوان أراجيز رؤية ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليد بن الورد
البرونسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع الكويت
19. الزجاجي (أبو القاسم)
الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك القاهرة، دار العروبة.

20. أبو السعود (صابر بك)
في نقد النحو العربي. دار الثقافة للنشر و التوزيع: 1988.
- 21- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)
المزهر في علوم اللغة و أنواعها ضبطه وصحّحه: فؤاد منصور. ط:1 بيروت: دار الكتب العلمية، 1998
- 22- سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)
الكتاب . تحقيق: عبد السلام هارون ط:1 بيروت: دار الجليل، 1991.
- 23- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)
المزهر في علوم اللغة و أنواعها ضبطه وصحّحه: فؤاد منصور. ط:1 بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق : عبد العال سالم مكرم. ط:1 ، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1977.
- 24- شمس الدين (أحمد بن سليمان)
أسرار النحو. تحقيق: حسن أحمد، ط:2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- 25- .ضيف (شوقي)
تيسير النحو العربي قديما وحديثا مع نهج تجديده. ط:2، القاهرة دار المعارف.
26. عبادة (محمد إبراهيم)
النحو التعليمي في التراث العربي. الإسكندرية: منشأة المعارف.
27. عبد العليم (مصطفى)
أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي. ط 1، دار العلوم مصر، 1992.
- 28- عتيق (عبد العزيز)
المدخل إلى علم النحو و الصرف. بيروت: دار النهضة العربية.

- 29- عربوات (أحمد فلاق)
النحو العربي والتعقيد الأولي المبسط في مسائله على أيام النحاة الأوائل . ضمن ندوة أعمال
ندوة تيسير النحو. الجزائر: أفريل 2001 .
- 30- علي (أحمد أسعد)
قصة القواعد في اللغة العربية . ط:1، بيروت: دار الرائد العربي 1980.
- 31- عمر (أحمد مختار)
البحث اللغوي عند العرب، ط:4، القاهرة : دار عالم الكتب 1989.
- 32- عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث عشر.
- 33- عون (حسن)
تطور الدرس النحوي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1970.
- 34- ابن فارس (أبو الحسن أحمد)
الصاحي في فقه اللغة . مطبعة المؤيد: القاهرة 1910.
- 35- الفرزدق (همام بن غالب بن صعصعة)
الديوان ، تحقيق : علي فاعور. ط: 1 ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1987.
- 36- الفيروز آبادي (محمد بن إبراهيم)
القاموس المحيط . بيروت: دار الكتب العلمية، 1999.
- 37- . قاسم (نورا حسن)
المنهج الوصفي في كتاب سيويه. ط:1، بنغازي: منشورات جامعة قازيونس 1996
- 38- القرطبي (ابن مضاء)
الرد على النحاة. تحقيق ضيف شوقي، القاهرة، دار المعارف

- 39- الكفوي (موسى حسيني) الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية" ، قابله على نسخة خطية، وأعدده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، ط:2، بيروت: مؤسسة الرسالة. 1998.
- 40- ابن مالك (محمد بن عبد الله)
ألفية ابن مالك في النحو والصرف، بيروت، دار الكتب العلمية .
41- أبو المكارم (علي)
أصول التفكير النحوي. ط:1، القاهرة: دار غريب، 2006.
تعليم النحو العربي، عرض و تحليل. ط:1، القاهرة : مؤسسة المختار، 2007.
42- بن محمد (عبد الكريم)
تعليمه النحو في مرحلة التعليم الثانوي العام السنة الأولى أنموذجا، رسالة ماجستير، الجزائر: 2004، 2005. جامعة الجزائر، كلية الآداب و اللغات.
43- المعلوف (لويس)
المنجد في اللغة و الإعلام. ط: 40، بيروت: دار المشرق 2003.
44- المله (خميس حسن)
التفكير العلمي في النحو العربي. ط:1، عمان: دار الشروق، 2002.
رؤى لسانية في نظرية النحو العربي . ط:1، عمان: دار الشروق 2007.
نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي. ط:1، عمان: دار الشروق، 2001
45- المناصرة (عباس) وآخرون
أطلس النحو العربي، ، ط:4، عمان: دار المأمون للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
46- ابن منظور(جمال الدين بن مكرم)
لسان العرب . ط:1، بيروت: دار صادر 1997.
47- موسى (عطا محمد)

مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ط:1 عمان : دار الإسرائ
2002.

48- الميعان (وضحة عبد الكريم جمعة)

التأليف النحوي بين التعليم والتفسير. ط:1 الكويت: مكتبة دار العروبة، 2007.

49- ناصف (علي النجدي)

سيبويه إمام النحاة . ط:2 ، القاهرة : دار غريب 2006 .

50- ابن هشام (عبد الله بن يوسف)

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. رتبه وعلّق عليه وشرح شواهد: عبد الغني

الدقر. ط:2، بيروت: مؤسسة الرسالة 1994.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، بتحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط:6،

بيروت: دار الفكر 1985، ج1

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. بتحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط:6،

بيروت: دار الفكر، 1985.

فهرس الموضوعات

مقدّمة	أ-د
الفصلُ أوّل : الباب النّحوي؛ ماهيته وأبرز قضاياها.....	05-41
1- مفهوم الباب النّحوي	06
أ) - لغة.....	06
ب) - اصطلاحاً.....	07
2- إرهاصات التبويب النحوي.....	12
3- خصائص الباب النّحوي.....	14
4- شروط بناء الباب النّحوي	17
5- طرائق التبويب النّحوي	19
6- أسباب اختلاف مناهج التبويب النّحوي.....	31
7- مشكلات الباب النّحوي.....	35
8- أهمية التبويب.....	39
الفصل الثاني: أنماط التبويب النّحوي، وأثر الخلاف النّحوي فيها.....	42-68
1- أوّل الأبواب النّحوية وأهمّ قضاياها	43

2-	أنماط التبويب النحوي.....	49
3 -	الخلافاً للنحوي و أثره على التبويب.....	64
	الفصل الثالث: أثر التبويب في النحو العربي :.....	69-86
1-	تيسير النحو العربي.....	71
(أ) -	مفهوم التيسير	71
(ب) -	مظاهره	73
2 -	تفسير النحو العربي.....	79
(أ) -	مفهومه.....	79
(ب) -	شواهد	80
	خاتمة	87
	قائمة المصادر والمراجع.....	90
	فهرس الموضوعات.....	97